

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

"مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011

و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي "

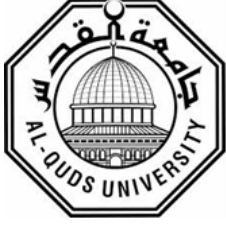
اعداد الطالبة

عهد يسري طه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2021 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

"مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011

و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي "

إعداد

عهد يسري طه

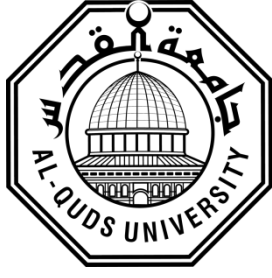
جامعة القدس

المشرف: د. أكرم رجال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1442 هـ / 2021 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

"مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011

و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي "

اسم الطالبة: عهد يسري طه

الرقم الجامعي: 21712571

المشرف: د. أكرم رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2020م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رحال التوقيع:.....

2. ممتحن داخلي: د. فراس بركات التوقيع:.....

3. ممتحن خارجي: د. عبد الفتاح السرطاوي التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1442هـ - 2021

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " (التوبة ، اية 105).

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من رباني وكان عوناً لي في حياتي ، إلى من علّمني العطاء دون انتظار، إلى من أحملُ إسمه بكل إفتخار إلى ذلك النبع الصافي إلى شجرتي التي لا تدبل إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين إلى قدوتي ونبراسي إلى من أعطاني ولا يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت راسي عالياً افتخاراً به أبي الغالي يسري أبو سنينه.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دُعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى وأعز الحبايب إلى رفيقة عمري وأيامي وأحلامي أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة الهام طه.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى شمعة مضيئة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها أبداً إلى الحان السعادة إخوتي وأخواتي .

إلى من أمرهم الله بصلتكم فوصلوني وارجو أن أوفي حق صلّتهم ، إلى إخوة لم تلدهم أمي.

إلى شركة المحاريق التجارية الحاج فايز المحاريق وأولاده لما كان لها الفضل بمساعدتي وتقريب البعيد لهم كل الشكر والعرفان.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

إقرار

أقر أنا مُعدّة هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

عهد يسري طه

التاريخ: / / 2021م

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك....ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك....ولا تطيب الجنة إلا برويتك

(الله جل جلاله)

الحمد لله في حزني وفي سعدي

الحمد لله في سري وفي علني

الحمد لله عمّا غاب عن خلدي

الحمد لله عمّا كنت أعلمه

وأنعم الله أعيت منطق العبد

الحمد لله من عمت فضائله

والحمد لله عن شكري وعن حمدي

فالحمد لله ثمّ الشكر يتبعه

فإذا كان الوفاء يقتضي أن يرد الفضل إلى أهله فإنني أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى مشرف

رسالتي

أ.د. أكرم رحال

الذي غمر الدراسة بعظيم عنايته وكرم رعايته ولم يبخل بعلم ولا بجهد ولا بوقت فكان لواسع علمه

وسداد توجيهه الفضل الكبير في إخراج هذه الأطروحة بصورتها النهائية.

جامعتي الجميلة " جامعة القدس " التي قدمت لي كل ما أحتهج في مسيرتي الجامعية من أساتذة

فضلاء في كلية الأعمال والاقتصاد مهدوا لي طريق العلم لأسلكه، وقدموا لي كل أدوات التميز

والإبداع ، وزملاء لم يبخلوا بتقديم يد العون في كل ما أحتهج ولكل العاملين في هذا الصرح الجميل.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، بالإضافة إلى التعرف على اثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في الحد من التهرب الضريبي ، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في دوائر ضريبة الدخل في المحافظات الشمالية الذين بلغ عددهم (208) موظفين ، والذين تم اخذ عينة عشوائية طبقية منهم تمثلت ب (120) موظفاً لتحقيق أهداف الدراسة ، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي : أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته يساهم في تحقيق العدالة الضريبية بنسبة مئوية 70% و متوسط حسابي 3.5 ، كما تبين وجود اثر بين عدالة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في الحد من التهرب الضريبي بنسبة مئوية 67.9% و متوسط حسابي 3.39 ، بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في إجابات المبحوثين حول أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في الحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: قانون ضريبة الدخل رقم (8) وتعديلاته، العدالة الضريبية، التهرب الضريبي.

Abstract

The study aims to identify the extent of the contribution of the Palestinian Income Tax Law No (8) of 2011 and its amendments to achieve tax justice from the viewpoint of employees in the tax departments in the northern governorate, in addition to identify the impact of achieving tax justice in the Palestinian Income Tax Law No (8) For the year 2011 and its amendments in reducing tax evasion, In order to achieve these goals, the study used the descriptive approach, whereby the study population consists of workers in income tax departments in the northern governorates, with a total of 208 employees, and a stratified random sample of (120) employees was taken from them to achieve the study objective, The study used the questionnaire as a tool to collect data among the most important findings of the study are the following: Palestinian Income Tax Law No (8) of 2011 and its amendments to contribute to achieve tax justice at a rate of 70% and an average of 3.5 and the existence of the relationship between the fairness of the Palestinian Income Tax Law No (8) for the year 2011 and its amendments in reducing tax evasion by 67.9% and an arithmetic average of 3.39, in addition to the absence of differences in the respondents' answers about the impact of achieving tax justice in the Income Tax Law No (8) of 2011 and its amendments in reducing tax evasion due to the variable Job title.

Key words: Income Tax Law No (8) and its amendments, tax justice, tax evasion.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر الضرائب أهم المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل نفقاتها العامة كما وتسعى الدولة من خلال سياساتها الضريبية إلى خلق البيئة القانونية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المختلفة ، و يهدف القانون الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية و الأهداف السياسية ، و حتى تستطيع الدولة تحقيق هذه الأهداف، لا بد من وجود قوانين و تشريعات ضريبية تتمتع بالعدالة الضريبية أي أن تراعي القواعد الضريبية المتمثلة في العدالة واليقين والاقتصاد في النفقات والملائمة التي تخدم المكلف ولا تحمله عبء ضريبي كبير يفوق طاقته، وتعتبر العدالة الضريبية مهمة لما لها من أثر إيجابي وفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي للأمم للحاق بالدول المتقدمة.

ويُعاني النظام الضريبي في فلسطين من انفصال متزامن بين أمال المواطنين في المساواة وتحقيق العدالة من ناحية، وبين الخطة الاقتصادية من ناحية أخرى، الأمر الذي دفع الدولة إلى التوضيحية بتحقيق العدالة والمساواة على حساب سد العجز في الموازنة العامة، وبالتالي أضحى النظام الضريبي الفلسطيني وسيلة تعتمد عليها الحكومة من أجل زيادة مواردها المالية، الأمر الذي أدى إلى إساءة استخدام النظام الضريبي وعدم تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين (قاروط، 2018).

حيث يعتبر النظام الضريبي الأداء الذي يتم من خلاله قياس العلاقة بين المواطن والدولة، حيث يستطيع المواطن من خلالها محاسبة الحكومة و سؤالها عن كيفية إنفاق أمواله، وبالتالي تعتبر العدالة الضريبية هي الأساس في تحقيق العدالة الاجتماعية ووسيلة مهمة لإعادة هيكلة الموازنة العامة في سبيل تمويل الخزينة العامة للدولة (مختار وآخرون، 2018).

ونظرا لعدم قيام النظام الضريبي بتلبية آمال المواطنين في تحقيق العدالة الأمر الذي دفع بالمواطنين إلى التهرب من دفع الضريبة بمختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة و نظرا لعدم اقتناع المواطنين بالأموال التي يدفعونها للدولة بحيث لا تغطي الدولة أيا من الخدمات العامة المقدمة للمجتمع المحلي (عبد الكريم وآخرون، 2015).

فنظرا لأثر عدم تحقق العدالة الضريبية في النظام الضريبي على التهرب الضريبي لدى المواطنين جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها :

أن من أبرز المشاكل التي تواجه القانون الضريبي عدم وجود قانون مستقل للشركات عنه للأفراد حيث يعاني النظام الضريبي رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته لانحياز للأفراد بشكل أكبر منه للشركات ومن الملاحظ من خلال القوانين الضريبية ان جميع بنود القانون الضريبي موجهة للأفراد وتم ادراج فقرات بسيطة وغير واضحة بالنسبة للشركات حيث أن القانون نفسه لم يميز بين القوانين الخاصة بالشركات والقوانين المتعلقة بالأفراد كباقي الدول الأخرى التي تحتوي على قانونين منفصلين احدهما للأفراد والآخر خاص بالشركات ، أما أبرز المشاكل التي تواجه السلطة الفلسطينية هي فقدان السيادة المالية والسياسية والتي تؤدي الى المشاكل المالية ومشاكل تمويل الخزينة وما يتبعها من آثار سلبية

على الخزينة ، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشاكل لدى السلطة الفلسطينية لعل أبرزها مشكلة التهرب الضريبي وعدم الالتزام بدفع الضريبة من قبل المكلفين ، تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي وجهة نظر وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبناء على ما تم ذكره فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على أسئلة الدراسة التالية :

1.2.1 السؤال الرئيسي الأول:

مدى مساهمة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية؟
وانبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

2. مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

3. مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

4. مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

2.2.1 السؤال الرئيسي الثاني :

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي .
وانبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة و الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

2. ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

3. ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

4. ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

3.2.1 السؤال الرئيسي الثالث :

هل تختلف إجابات المبحوثين حول أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي حسب متغير المسمى الوظيفي؟

3.1 أهمية دراسة :

1. تعتبر العدالة الضريبية من أهم المواضيع التي يجب بحثها كون الضريبة تمثل الرافد الأساسي من روافد إيرادات الدولة الفلسطينية، لذلك يجب أن تتمتع نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بالعدالة الضريبية لتتمكن الدولة من تحصيلها من المواطنين لتحقيق الهدف الرئيسي من الضرائب التي تتمثل في الأهداف المالية والاقتصادية كت تحقيق التنمية والتوازن المالي وإعادة توزيع الدخل، والأهداف الاجتماعية كت تحقيق التضامن الاجتماعي وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، إضافةً إلى الأهداف السياسية كتأكيد سيادة الدولة على أراضيها ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من وجود قوانين و تشريعات ضريبية تمكن الضرائب من تحقيق أهدافها بحيث تتمتع بالعدالة الضريبية، أي أن تراعي القواعد الضريبية المتمثلة في العدالة واليقين والاقتصاد في النفقات والملائمة التي تخدم المكلف ولا تحمله عبء ضريبي كبير يفوق طاقته.

2. عدم تحقيق العدالة الضريبية يدفع المواطنين إلى التهرب الضريبي الذي يعتبر من أهم المشاكل التي يمكن أن تعرقل الدولة بتحقيق أهدافها المرجوة من الضريبة.

3. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في معالجة موضوع حيوي وهام، على اعتبار أن هناك دراسات قليلة في هذا المجال في فلسطين وبالتالي تفتح الآفاق لدراسات أخرى حول هذا الموضوع في الأراضي الفلسطينية.

4. تكمن أهميتها أيضا في معرفة مدى تمتع بنود قانون ضريبة الدخل المتمثلة في "النسب الضريبية والإعفاءات والتنازلات وإجراءات تحصيل الضريبة بالعدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 بالشكل الذي يقلل من التهرب الضريبي.

4.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بما يلي:

1. التعرف على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية .
2. التعرف على اثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في الحد من التهرب الضريبي .
3. الخروج بتوصيات بتعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته بالشكل الذي يساهم بالحد من التهرب الضريبي .

5.1 فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة افترضت الباحثة مجموعة من الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى : مدى مساهم قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

انبثق عن الفرضية الرئيسة الأولى، الفرضيات الفرعية الآتية:

• الفرضية الفرعية الأولى :لا تساهم النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

• الفرضية الفرعية الثانية :لا تساهم الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

• الفرضية الفرعية الثالثة : لا تساهم التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

• الفرضية الفرعية الرابعة :لا تساهم إجراءات تحصيل الضريبة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

انبتق عن الفرضية الرئيسة الثانية ، الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

- الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

- الفرضية الفرعية الرابعة : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم

(8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

6.1 حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة بما يلي :

الحدود البشرية: العاملون في الدوائر الضريبية الفلسطينية المحافظات الشمالية .

الحدود المكانية : فلسطين - المحافظات الشمالية

الحدود الزمنية: (2020 -2021) م .

الحدود الموضوعية : مدى تحقق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي .

7.1 مصطلحات الدراسة

تعريف ضريبة الدخل :

هي الضريبة التي تفرض على كافة أنواع الدخل و مصادرها و الأشخاص الذين يحصلون عليه سواء كان طبيعيين أو معنويين باستثناء ما نص عليه القانون (الغانم، 2011).

تعديلات قانون ضريبة الدخل:

هي التعديلات الجديدة في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 والتي كان آخرها في تاريخ 2015/3/31 (زبيدي، 2015).

الإعفاءات الضريبية :

هو أن تتنازل الدولة عن حقها في تحصيل الضريبة من دخل خاضع للضريبة بناء على ما يتطلبه قانون الضريبة لأسباب متعددة منها اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية تساعد على تخفيف الأعباء الإدارية على السلطات الضريبية أو أسباب تتعلق بمنع الازدواج الضريبي (حطيط، 2015).

التنزيلات :

هي النفقات والمصاريف التي أنفقت أو استحققت في سبيل إنتاج الدخل خلال الفترة الضريبية (داود، 2015).

الدخل الخاضع :

هو مجموعة الدخول الصافية بعد تنزيل الخسائر المدورة والإعفاءات والتبرعات على التوالي والمنصوص عليها في هذا القانون (داود، 2015).

نسب ضريبة الدخل:

هي نسب حددها قانون ضريبة و قسمها إلى عدة شرائح، بحيث كل شريحة لها نسبة معينة، وتزداد هذه النسبة بزيادة دخل المكلف الخاضع للضريبة، بحيث تقطع من الدخل الصافي للمكلف (مؤشرات العدالة الضريبية، 2018).

إجراءات تحصيل الضريبة:

هي الإجراءات التي تتبعها الدولة في تحصيل الضريبة من المكلفين (العيد، 2011).

المكلف: هو كل شخص ملزم بدفع الضريبة واقتطاعها وتوريدها بأحكام القانون (علاونة، 2017).

العدالة الضريبية:

هو أن يتحمل كل مكلف نصيبه في عملية تمويل النفقات العامة من خلال أداء الضريبة، الأمر الذي يعمل على إعادة توزيع الدخل بين جميع فئات المجتمع لتقليل التفاوت بين الطبقات المختلفة (زيبيدي، 2015).

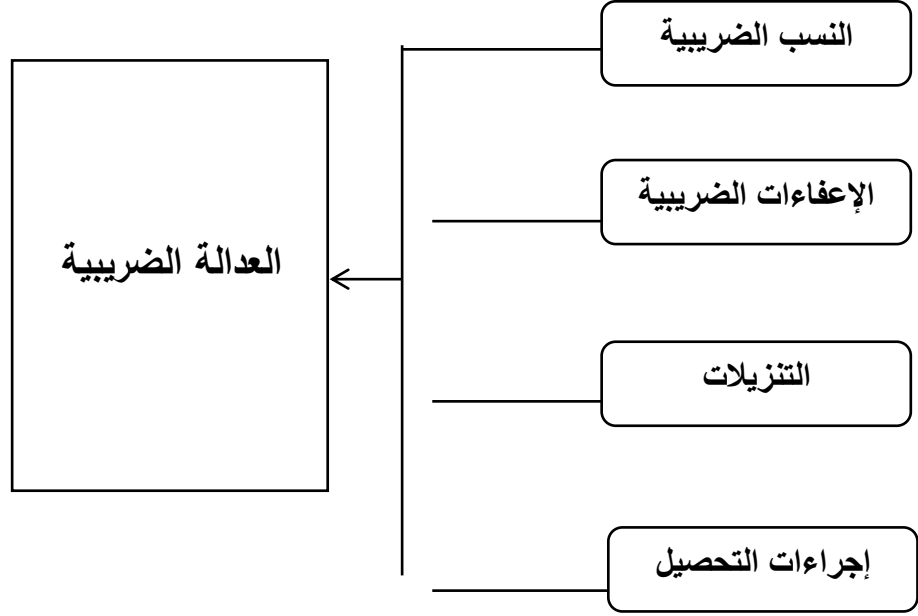
التهرب الضريبي: محاولة المكلف التخلص من الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها (عبد العاطي، 2016).

8.1 نموذج الدراسة:

المتغير التابع :

المتغير المستقل:

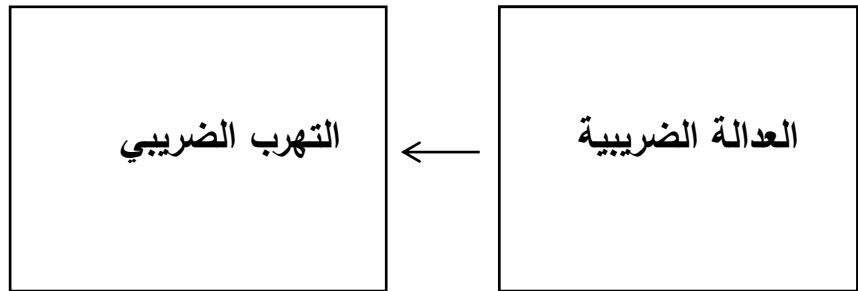
بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة في:



شكل رقم (1.1): نموذج الدراسة الأول

المتغير التابع :

المتغير المستقل:



شكل رقم (1.2): نموذج الدراسة الثاني

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة يشتمل هذا الفصل من الدراسة على الإطار النظري الذي يقدم تعريفاً عاماً بمفهوم قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وما يرتبط به من توضيحات ومفاهيم، ومفهوم العدالة الضريبية وما يتصل به من عناوين فرعية، ومفهوم التهرب الضريبي وما يتصل به من عناوين فرعية وينتهي هذا الفصل بعرض أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة

1.2 الإطار النظري

1.1.1.2. المبحث الأول: قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وتعديلاته

1.1.1.2. مفهوم الضريبة:

نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تباينت التعريفات القانونية للضريبة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يمكن تعريف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة كمساهمة منه بالتكاليف والأعباء العامة بصورة نهائية، ودون أن يعود نفع خاص له مقابل دفعه لهذه الضريبة، وإنما يدفعها من نبع الانتماء والشرعية (الكعبي، 2019).

2. قد عرفت الضريبة أيضا بأنها التضحية الشخصية أو المادية المباشرة أو غير المباشرة المطلوبة من الأشخاص العاملين بالدولة أو المكلفين داخل الدولة من اجل تغطية الأعباء العامة للدولة (السلامين ،و الدقة ،2014).

وترى الباحثة من خلال التعريفات السابقة أن الضريبة هي فريضة نقدية يلتزم بها المكلف بقوة القانون، بحيث تحصل لصالح الدولة دون مقابل بالاعتماد على النظام الضريبي المنفذ في الدولة، ويهدف المساهمة في التكاليف العامة لتحقيق النفع العام.

2.1.1.2. أهمية الضرائب:

يمكن تلخيص أهمية فرض الضرائب بما يلي:

1. تعتبر أداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نظرا لتأثيراتها الاقتصادية على المجتمع.
2. تعتبر مصدرا هاما من مصادر إيرادات الدولة بحيث تعتمد عليها الدولة في تغطية التزاماتها وتمويل خدماتها في مختلف المجالات.

3.1.1.2. أنواع الضرائب:

تتمثل أهم أنواع الضرائب بما يلي:

1.3.1.1.2. ضريبة الدخل:

2.3.1.1.2. الرسوم الجمركية:

3.3.1.1.2. ضريبة الإنتاج:

4.3.1.1.2. ضريبة المبيعات:

5.3.1.1.2. ضريبة القيمة المضافة:

6.3.1.1.2. الضريبة على الثروة:

4.1.1.2. التطور التاريخي للضريبة:

تعتبر الضريبة مصدر من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، ومنذ بداية التاريخ كان أفراد المجتمعات يضحون بشيء لمواجهة حاجاتهم المشتركة، وقد أخذت هذه التضحية عدة أشكال مختلفة لتصل في النهاية إلى شكل الضريبة الحالي، والتي يمكن الوقوف عند ثلاث فترات تطورت خلالها الضريبة والتي تتمثل بما يلي(رحال، 2019):

1.4.1.1.2. العصور الأولى:

وتتمثل هذه الفترة بفترة ما قبل الميلاد، والتي كانت زمن الفراعنة المصريين، حيث كانت القوة المركزية المطلقة تدير شؤون الدولة حيث لم يكن هناك أي ملكية خاصة، فكانت الضريبة في تلك الفترة تتمثل في الخدمات البلدية التي كان يقدمها المصريون لدولتهم ، وبعد ذلك تم استبدال الهدايا بتلك الخدمات البدائية، وكانت إمبراطورية روما هي أول من حدد نسبة الضريبة والتي كانت نسبتها 10% على ثروة الأفراد التي كانت تدفع بشكل إجباري.

2.4.1.1.2. العصور الوسطى :

تتمثل تلك الفترة في القرن الخامس عشر والتي بدأت فيه الإمبراطوريات بتطبيق الضرائب المباشرة على الثروة و الأملاك مثل ضريبة العقارات والأراضي وتطورت العملة النقدية كأساس للنشاط

الاقتصادي، أما في زمن الدولة العثمانية فقد كانت الضرائب الدينية هي الضرائب المطبقة التي أخذت من الشريعة الإسلامية مثل الزكاة والخراج والغنيمة والجزية وغيرها.

3.4.1.1.2. العصور الحديثة :

وفي هذه الفترة بدأ النظام الديمقراطي يحل محل النظام المركزي في الحكم وأصبحت النقود هي الأساس الوحيد للنشاط الاقتصادي، وبدا هذا النوع من الضرائب في فرنسا وأوروبا، حيث كانت تهدف هذه الضرائب لمواجهة تكاليف الحرب، وتعتبر أداة لإدارة الطلب في المجتمعات، ويتم من خلالها إعادة توزيع الدخل، وتعتبر أداة أساسية تستخدم في تحقيق سياسة الدولة في مختلف المجالات.

5.1.1.2. التطور التاريخي للضريبة في فلسطين:

في زمن الدولة العثمانية خضعت فلسطين لكافة أنواع الضرائب الإسلامية التي تمثلت في الزكاة، العشر، الخراج، الجزية وغيرها، وبعد انهيار الدولة العثمانية سقطت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الذي فرض على الشعب الفلسطيني أول ضريبة دخل في عام 1941 بقانون رقم 23 لسنة 1941، والذي فرضت فيه الضريبة بشكل تصاعدي من نسبة 5% إلى نسبة 30%، و ضريبة ثابتة على أرباح الشركة بنسبة 15%، إلا أن هذا القانون قد عدل بقانون آخر رقم 13 لسنة 1947 الذي عدلت فيه بعض النسب الضريبية (شبيطه، 2006).

وبعد الانسحاب البريطاني من فلسطين سقطت غالبية فلسطين في يد الاحتلال الإسرائيلي إلا أن الجزء المتبقي من المحافظات الشمالية وقطاع غزة خضع للحكم الأردني والمصري على التوالي، حيث أنه بعد حرب عام 1948، استمرت الإدارة المصرية في تطبيق النظام ذاته على قطاع غزة مع تعديلات طفيفة، أما بالنسبة للضفة الغربية فقد عمل قانون رقم 25 لسنة 1964 والذي استمر العمل به حتى إصدار قانون رقم 17 لعام 2004 (رحال، 2018).

حيث بدأ العمل بقانون رقم 17 لعام 2004 بتاريخ 2005/1/1 للأراضي الفلسطينية، إلا أنه تم تعديله في عام 2011 بقرار رقم (8) لسنة 2011، ثم تم تعديله بالقانون رقم (5) لسنة 2015 (رحال، 2018).

أما الأراضي التي احتلت عام 1948، فقد سرت عليها قوانين الضريبة الإسرائيلية، علماً بأن الاحتلال قام بعمل تعديلات بسيطة على الأنظمة الضريبية المطبقة في فلسطين وفقاً لأحكام عسكرية سواء في المحافظات الشمالية أو قطاع غزة (رحال، 2018).

6.1.1.2. الإدارة الضريبية في فلسطين :

يحكم النظام المالي الفلسطيني الاتفاقية الاقتصادية المتمثلة في اتفاقية باريس ، والتي تم توقيعها بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام 1994، والتي تم التقسيم الإداري فيها للإدارة الضريبية إلى التالي (رحال، 2018):

1. إدارة الجمارك والمكوس التي تدير شؤون ضريبة الإنتاج و ضريبة القيمة المضافة والجمارك.
2. إدارة ضريبة الدخل التي تدير شؤون ضريبة الدخل على الأفراد والشركات.
3. الإدارة المالية التي تدير شؤون ضريبة الأملاك .

7.1.1.2 . قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته :

قبل نشوء السلطة الفلسطينية كان هناك قانونان لضريبة الدخل الأول في قطاع غزة والثاني في المحافظات الشمالية، ولكن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دعت الحاجة إلى سن القوانين التي تتناسب مع التطورات الضريبية بما فيها قانون ضريبة الدخل الذي يعتبر من أهم هذه القوانين، فبعد عشر سنوات من المحاولات تم إصدار أول قانون موحد لضريبة الدخل من قبل المجلس التشريعي

الفلسطيني في عام 2004 رقم (17)، حيث فرض هذا القانون ضريبة دخل بنسب تصاعديّة على دخول المكلفين الطبيعيين والمعنويين (خلف، 2008).

وخلال الفترة ما بين 2004-2015 حصلت عدة تعديلات على قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لعدة أسباب إدارية، اقتصادية، اجتماعية حيث كانت هذه التعديلات تهدف إلى تخفيض عدد الشرائح الضريبية والمعدلات الضريبية نظراً إلى أثرها الإيجابي على الاقتصاد والإيرادات، إلا إن ذلك قد واجه انتقادات من قبل العديد من المكلفين لعدم تحقيقه العدالة الاجتماعية حيث إن تقليل الشرائح الضريبية يؤدي إلى توزيع متساوي للعبء الضريبي على طبقات الدخل المختلفة مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل بين الأغنياء وأصحاب الدخل المتوسط والمتدني ففي عام 2011 تم تعديل القانون حيث قام السلطة الوطنية الفلسطينية بإضافة شريحة رابعة على قانون ضريبة الدخل بهدف تحقيق العدالة الضريبية، حيث دخل هذا القانون حيز التنفيذ بتاريخ 26 أيلول 2011. عندما قام الرئيس الفلسطيني بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 8 عام 2011 حول قانون ضريبة الدخل (مهنا، 2013).

وفي عام 2012 تم إضافة تعديلات على قانون ضريبة الدخل الذي تم إصداره في عام 2011 تمثل في زيادة عدد الشرائح الضريبية من ثلاث شرائح ضريبية إلى خمس شرائح ضريبية وتمثلت هاتين الشريحتان كما يلي، الشريحة الأولى بمعدل 22.5% والشريحة الثانية بنسبة 30% لذوي الدخل المرتفع إلا أنه نتيجة عدم موافقة القطاع الخاص والقطاع المدني على إضافة هاتان الشريحتين فانتهى الأمر بإضافة شريحة رابعة بنسبة 20% وتم تحديد معدلات ضريبة الدخل كما يلي: (5%، 10%، 15%، 20%) (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2012).

أما بتاريخ 11 آذار 2014 تم إصدار تعديل على القانون الذي تمثل هذا التعديل بإعادة إدراج الإعفاء الكامل للأرباح الرأسمالية النابعة عن الأصول والأوراق المالية التي كانت تحصل سابقاً فقط على إعفاء بنسبة 25%، هذا بالإضافة إلى التعديل الضريبي بنسبة 10% على الأرباح المرتبطة

بالتحويل الصغير، ونسبة مشابهة على حصة الأرباح من الأسهم والدفعات النقدية واسهم البورصة وإلغاء الفوائد على العمولات (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2014).

وأخيراً تم إصدار تعديل أخير للقانون بتاريخ 31 آذار 2015 تمثل التعديل بما يلي (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2015):

- 1- زيادة إعفاء ضريبة الدخل الشخصي من 30000 إلى 36000 شيكل سنوياً.
- 2- تم إلغاء الإعفاءات الشخصية كخصومات التعليم.
- 3- تم إجراء تعديلات على شرائح ضريبة الدخل الفلسطيني بما في ذلك إلغاء الشريحة الرابعة بحيث أصبحت الشرائح الضريبية كما يلي (قانون ضريبة الدخل، 2015):
 - أ- الشريحة الأولى من 1-75000 بنسبة 5%.
 - ب- الشريحة الثانية من 75001-150000 بنسبة 10% .
 - ت- الشريحة الثالثة أكثر من 150000 بنسبة 15% .
- 4- تم تقليل الحد الأقصى لضريبة الشركات المعنوية من 20% إلى 15% باستثناء شركات الاتصالات والشركات التي لديها احتكار أو امتياز بالسوق حيث بقيت على نسبة 20%، بمعنى تم رفع الشريحة الخاضعة للإلغاء وفرض ضريبة على الشركات الاحتكارية بنسبة 20% فقط، بالإضافة إلى إلغاء تلك الشريحة على الأفراد والشركات المعنوية بحيث أصبحت الشريحة العليا بنسبة 15% على الشركات المعنوية (قانون ضريبة الدخل، 2015).

8.1.1.2. النسب (الشرائح الضريبية) لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) :

نصت المادة رقم (16) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل انه تستوفى الضريبة من المكلفين حسب الفئات المحددة كما يلي (قانون ضريبة الدخل، 2015):

1.8.1.1.2. القسم الأول : الضريبة على الأشخاص الطبيعيين

حسب نص المادة 16 / 1 واستنادا إلى قرار مجلس الوزراء لعام 2012 تستوف الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي بعد الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات المنصوص عليها في القانون وحسب نسب وشرائح متصاعدة .

2.8.1.1.2. القسم الثاني الضريبة على الأشخاص المعنويين (الشركات والهيئات المختلفة) :

وتشمل الشركات المساهمة العامة و الخصاصة وباقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين لضريبة الدخل ، حيث نص قرار رقم (2) لعام 2015 الذي طبق بتاريخ 2015/3/15 أن تكون نسبة الضريبة 15% على كامل الدخل دون تقسيمه إلى شرائح ، باستثناء شركات الاتصالات أو الشركات التي لديها احتكار أو امتياز احتكاري بقيت على نسبة 20%.

9.1.1.2. الإعفاءات الضريبية

1.9.1.1.2 مفهوم الإعفاء الضريبي :

يمثل الإعفاء الضريبي بتنازل الدولة عن حقها في فرض و تحصيل الضريبة على إيراد خضع أصلا للضريبة بناء على القوانين الضريبية ، ويمكن تقسيم هذه الإعفاءات إلى إعفاءات كلية شاملة وأخرى جزئية (سليم، 2015).

2.9.1.1.2 أنواع الإعفاءات:

1.2.9.1.1.2 الإعفاءات الشاملة

نصت المادة رقم (7) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 على بعض الإعفاءات من ضريبة الدخل التي تمنح للأسباب الآتية (قانون ضريبة الدخل، 2011) :

1. الإعفاءات لاعتبارات عامة : تستند هذه الإعفاءات إلى اعتبارات مشتركة مستمدة من الطبيعة الحديثة للدولة كصاحبة سلطة و كأداة لتقديم الخدمات العامة من جهة ومن جهة أخرى الأمر الذي يجعل هذه الإعفاءات مشروعة ومقبولة، هذا بالإضافة إلى أنها تهدف إلى توثيق الروابط والعلاقات السياسية مع الدول الأخرى وتمنع الازدواج الضريبي ومن أهم الأمثلة على هذه الإعفاءات التي تعطى لاعتبارات عامة (قانون ضريبة الدخل، 2015):

أ- رواتب و مخصصات السلك الدبلوماسي شريطة المعاملة بالمثل.

ب- الدخول المعفاة بموجب اتفاقيات مع الدول الأخرى.

2. الإعفاءات لاعتبارات اقتصادية : هي الإعفاءات التي تهدف إلى تشجيع النشاطات

الاقتصادية التي تحقق التقدم والازدهار الاقتصادي من أجل تشجيع المكلفين على الإقبال عليها والتي

تتمثل بما يلي(قانون ضريبة الدخل، 2015) :

أ- دخل الأراضي الزراعية

ب- أرباح وعوائد التوزيع

ت- حصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة المقيمة

ث- المشاريع المعتمدة بموجب قانون تشجيع الاستثمار

3. الإعفاءات لاعتبارات اجتماعية: هي الإعفاءات التي تهدف إلى تشجيع المكلفين على خدمة المجتمع ودعم المؤسسات الخيرية والتعاونية من أجل ضمان حد أدنى للعيش بحياة كريمة وتتمثل هذه المؤسسات بما يلي (قانون ضريبة الدخل، 2015) :

- أ- المؤسسات الدينية والخيرية والتعاونية والصحية والرياضية .
- ب- دخل السلطات المحلية و الجمعيات الخيرية وتعاونية وثقافية.

2.2.9.1.1.2 الإعفاءات الجزئية :

تهدف هذه الإعفاءات إلى ضمان حد أدنى من المعيشة الكريمة للأفراد وذلك تخفيفاً عن كل فرد بما يتناسب مع الأعباء الشخصية والعائلية الملقاة على عاتقه ، وبالتالي تعتبر هذه الإعفاءات ذات طابع شخصي اجتماعي(أبو هلال ، وآخرون ، 2015) .

وقد نصت المادة (12) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لعام 2011 على منح الشخص الطبيعي المقيم الإعفاءات التالية (تعديلات قانون ضريبة الدخل ، 2011) :

- أ - إعفاء سنويا بمقدار 30,000 شيكل .
- ب - المبلغ الفعلي المدفوع كبديل مواصلات ثابتة لموظفي القطاع العام.
- ت - المبلغ الفعلي المدفوع كبديل مواصلات فعلية أو 10% من إجمالي الراتب السنوي أيهما اقل مستخدم في القطاع الخاص.
- ث- مساهمات الموظف أو المستخدم في صناديق التقاعد أو الادخار أو التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي.

ج- إعفاء شراء أو بناء بيت سكن بقيمة 30,000 شيكل لمرة واحدة أو إعفاء من مبلغ الفوائد الفعلية المدفوعة على قرض بنكي أو مؤسسة إقراض أو إسكان إنفاقه على شراء أو بناء سكن بحد أقصى 4000 شيكل سنويا على أن لا تزيد عن 10 سنوات كحد أعلى.

ح- إعفاء جامعي بمبلغ 6000 شيكل سنويا لقاء الإنفاق على دراسته أو دراسة زوجه أو أي من أولاده في جامعة أو كلية أو معهد فوق مستوى الثانوية العامة باستثناء من حصل على منحة أو بعثة بحد أقصى طالين في السنة.

إلا انه قد تم إجراء التعديلات على هذه الإعفاءات ففي عام 2015 تم إصدار قرار رقم (2) الذي تم تنفيذها بتاريخ 2015/3/13 الذي ينص على تعديل قيمة الإعفاء الشخصي السنوي من 30.000 إلى 36.000 شيكل سنويا (تعديلات قانون ضريبة الدخل، 2015).

ويمكن تلخيص التعديلات التي طرأت على قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل كما يظهر في الجدول (1.2)

تاريخ التعديل	تعديل الشرائح الضريبية	تعديل النسبة الضريبية	تعديل الإعفاءات
2011/10/24	1-40.000	%5	إعفاء سنويا بمقدار 30,000 شيكل
	40.001-80.000	%10	
	80.001-125.000	%15	

	<p>زيادة عدد الشرائح الضريبية من ثلاث شرائح ضريبية إلى خمس شرائح ضريبية وتمثلت هاتان الشريحتان كما يلي، الشريحة الأولى بمعدل 22.5% والشريحة الثانية بنسبة 30% لذوي الدخل المرتفع إلا انه نتيجة عدم موافقة القطاع الخاص والقطاع المدني على إضافة هاتان الشريحتين فانتهى الأمر بإضافة شريحة رابعة بنسبة 20% وتم تحديد معدلات ضريبة الدخل كما يلي</p> <p>1-40.000</p> <p>5%</p> <p>40.001-80.000</p> <p>10%</p> <p>80.001-125.000</p> <p>15%</p> <p>125.000 من أكثر</p> <p>20%</p>	<p>2012/1/31</p>
<p>التعديل بإعادة إدراج الإعفاء الكامل للأرباح الرأسمالية النابعة عن الأصول والأوراق المالية التي كانت تحصل سابقا فقط على إعفاء بنسبة 25%، هذا بالإضافة إلى التعديل الضريبي بنسبة 10% على الأرباح</p>	<p>لم يتم إجراء أي تعديل على النسب الضريبية.</p>	<p>لم يتم إجراء أي تعديل على الشرائح الضريبية.</p> <p>2014/3/11</p>

<p>المرتبطة بالتمويل الصغير، ونسبة مشابهة على حصة الأرباح من الأسهم والدفعات النقدية واسهم البورصة وإلغاء الفوائد على العمولات.</p>			
<p>زيادة إعفاء ضريبة الدخل الشخصي من 30000 إلى 36000 شيكل سنويا. تم إلغاء الإعفاءات الشخصية كخصومات التعليم</p>	<p>5% 10% 15% أن نسبة الضريبة تم تعديلها من 20% إلى 15% 20%</p>	<p>1-75.000 75.001-150.000 أكثر من 150.000 لأشخاص المعنويين باستثناء: شركات الاتصالات أو الشركات التي لديها احتكار أو امتياز احتكاري</p>	<p>2015/3/13 2015/3/15</p>

المصدر: (من إعداد الباحث وفقا لقوانين ضريبة الدخل لعام 2011 وتعديلاته)

10.1.1.2. التزييلات :

ويقصد بها المبالغ التي يتم خصمها من مصدر الدخل قبل اخضاعه للضريبة (عبد الخفاجي، 2017) وتتمثل هذه المبالغ حسب ما نصت عليه المادة رقم (8) من قانون ضريبة الدخل لسنة 2011 بما يلي:

1. مصروف النقل والبيع والتوزيع .
2. المصروفات الإدارية و الرسوم القانونية والإيجارات .
3. المرابحة و فوائد القروض .
4. ضريبة القيمة المضافة على الرواتب و الأجور .
5. الرواتب و الأجور المدفوعة.
6. مصاريف التأسيس .
7. بدل الخلو والشهرة .
8. مكافأة نهاية الخدمة .
9. التعويضات المدفوعة بدل إصابة العمل.
10. نفقات التدريب الفعلية للموظفين بما لا يزيد عن 2 % من الدخل الصافي السنوي .
11. نفقات البحث والتطوير الداخلية والبحث العلمي والشراكة مع المؤسسات العلمية بهدف التطوير بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي أو 500,000 شيكل سنويا أيهما اقل .
12. النفقات الفعلية لتبني المواصفات والمعايير المحاسبية بما لا يزيد عن 2 % من الدخل الإجمالي أو 500,000 شيكل أيهما اقل سنويا.

13. النفقات الفعلية للاستطلاع و البحث عن أسواق جديدة بما لا يزيد عن 2 % من الدخل السنوي أو 500,000 أيهما اقل سنويا .
14. فروقات العملة المدنية .
15. النسبة المحددة من تكلفة الأصول الثابتة .
16. نفقات الضيافة بنسبة 1 % من الدخل الإجمالي أو 150,000 أيهما اقل للشخص الطبيعي والمعنوي باستثناء شركة المساهمة العامة بالنسبة لا تزيد عن 1 % من الدخل الإجمالي أو 300,000 شيكل سنويا.
17. الديون المعدومة .
18. الخسائر الناجمة عن استبدال الماكينات والآلات .
19. حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي الموجودة خارج فلسطين بالنسبة لا تتجاوز 2 % من مجموع داخل الفروع .
20. مخصص الأخطار السارية والادعاءات تحت التسوية المبلغ عنها لشركات التأمين .
21. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والعمولات المترتبة عليها في البنوك وشركات الإقراض.

11.1.1.2. المبادئ التي تتحكم في تحصيل الضريبة :

قبل البدء بعرض إجراءات تحصيل الضريبة بنوعها سواء كانت عن طريق التحصيل الودي أو اللجوء إلى التحصيل الجبري فإنه يجب علينا أن نتطرق إلى المبادئ التي تتحكم في عملية التحصيل الجبري ومنها :

1. **قاعدة اليقين** : تنص هذه القاعدة على إلزام المكلف بدفع الضريبة وفقا أحكام تشريعية واضحة من حيث معدلها، وعائها ، موعد دفعها ، طريقة جبايتها وكل ما يتعلق بها من إجراءات لكي يتمكن المكلف بدفع الضريبة من تنظيم أموره بالشكل الذي يسمح له بأداء الالتزام الضريبي(بدوي، وآخرون، 2014).

يشترط التشريع الجبائي وجود عدة عوامل لحماية عنصر اليقين التي تتمثل في الوضوح وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتحويل الضريبي و إعداد نصوص إيضاحية وتطبيقية للتشريعات الجبائية(حمد الله، 2005).

2. **قاعدة الملاءمة بالتحويل** : تنص هذه القاعدة على مراعاة المشرع عند فرض الضريبة ملاءمة ميعاد تحويلها مع ميعاد تحقق الدخل حتى يتمكن المكلف من دفعها(العورتاني، 2006) .

3. **قاعدة الاقتصاد في التحويل** : والتي يقصد بها الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب إلى أقل نفقة ممكن دفعها(سليم، 2016).

12.1.1.2. إجراءات تحويل الضريبة

أن تحويل الضريبة من قبل الدولة ليست بالأمر الهين ولا يمكن للدولة أن تقوم بذلك وحدها ، فبالتالي تلجا للفرد للقيام بمجموعة إجراءات من أجل المساهمة في تحويلها(مهيوبي، 2014).
وتتمثل هذه الإجراءات بما يلي :

1.12.1.1.2. إجراءات التحصيل الودية :

تتمثل إجراءات التحصيل الودي باستدعاء مباشر للمكلف بهدف تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد ، بحيث يتوجه المكلف إلى دائرة الضريبة ليقوم بدفع الأموال المستحقة عليه من تلقاء نفسه وفي موعدها المحدد(معالي، 2015).

ولكي يقوم المكلف بدفع الضريبة من تلقاء نفسه ، يجب على دائرة الضريبة إعلام الجمهور وتعليق الأحكام المتعلقة بإجراءات التحصيل الضريبي في مقر البلدية والأماكن العامة ، كما يجب على الدولة أو على الإدارة الضريبة أن تتفق مع المكلف على جدول زمني تحثه فيه على الالتزام بدفع الضريبة ، وفي حال تأخر المكلف عن موعد الدفع فإنه المكلف يتعرض لدفع غرامة تأخيره نتيجة تأخره (محمد، 2015).

وفي إطار الإجراءات في الرقابة عن الضريبة تنص المادة (F/18) على أن للإدارة الحق في الرقابة على التصريحات التي يدلي بها المكلف للإدارة الجبائية المختصة ، على أن تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات لتحديد كل ضريبة، كما يمكن للإدارة الجبائية أن تمارس الحق في الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر، وبالمقابل يتعين على الهيئات أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر المحاسبية التي تتوفر عندها وعن نظام التصريح فإنه يجب على المكلف عندما يقوم بدفع الضريبة أن يقدم إقراره الضريبي الذي يعتبر بمثابة بيان يقدمه المكلف عن الدفع بحيث يتحدد من خلاله الوعاء الضريبي (عبد السلام، 2011).

وتهدف كل هذه الإجراءات الودية إلى الإنعاش وتذكير المكلفين بالتزامات الضريبية التي تقع على عاتقهم و إيجاد إطار تفاهم بين الطرفين وفي حالة عدم تجاوب المكلف تلجأ الإدارة إلى الطريقة الثانية وهي طريقة الجبرية في التحصيل(ابو شرار، 2003).

2.12.1.1.2. إجراءات التحصيل الجبرية :

في حال عدم تحصيل الضريبة وديا تبدأ عملية التحصيل الجبري بالاعتماد على مجموعة وسائل تتمثل في ما يلي : التنبيه، إغلاق الحساب البنكي للمدين، الإغلاق المؤقت للمحل المهني، حجز أموال المدين المنقولة والعقارية، البيع بالمزاد العلني ، وفيما يلي توضيح لكل وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها دائرة التحصيل في تحصيل الديون بطريقة الجبرية (ابو العلا، 2010) :

1. **التنبيه** : هو إجراء يقوم من خلاله قابض الضرائب المختص بتوجيه دعوة إلى المدين

للحصول على مجموعة من البيانات التي تتضمن اسم ولقب المدين بالضريبة، سنة فرض الضريبة، نوع الضريبة، العقوبات من أجل تحصيل الضريبة منه ، وفي حال لم يُحصل قابض الضرائب الضريبة من هذا المدين يلجأ إلى وسائل أكثر ردها تتمثل بإغلاق الحساب البنكي للمدين أو إغلاق المؤقت للمحل المهني .

2. **الحجز** : توجد عدة أشكال للحجز تتلخص بما يلي (بليح، 2000):

أ- **الحجز التنفيذي** : يتم من خلاله اخذ مقولات المدين الذي لا يريد دفع الضريبة للدائرة بقصد بيعها لتصفية دينه

ب- **الحجز على التحصيل الزراعي** : الذي يتم من خلاله اخذ ثمار أو مزروعات المدين المتخلف عن دفع الضريبة للدائرة عوضا عن دفع الضريبة.

ت- **الحجز على الأثاث والمبيعات** : يتم من خلاله اخذ الأثاث و المبيعات التي يملكها المدين لدائرة الضريبة.

ث- **الحجز الاستردادي** : يتم من خلاله قيام دائرة الضريبة بالحجز على عقارات المدين المتمم بالتخلف عن دفع الضرائب بهدف إلزامه بدفع الضريبة المستحقة عليه.

ج- **الحجز التوقيف أو الحدي** : والذي يسمح للمدين أن يحصل دينه قصدي تبرأ ذمته لدي الدائن الأصلي.

ح- **الحجز العقاري للعقارات** : الذي تقوم من خلاله دائرة الضريبة بحجز الأملاك العقارية للمتخلف عن دفع الضرائب بقصد تحصيل الدين الذي يقع على عاتقه.

خ- **البيع بالمزاد العلني** : حيث ويتم في هذه العملية بيع المنقولات أو العقارات التي يملكها المدين المتقاعس عن دفع الضريبة من خلال الإدارة الجبائية بحيث يجبر الإدارة الجبائية بعملية البيع بالمزاد العلني لمختلف المتعاملين بالسوق.

13.1.1.2. مدى فعالية إجراءات تحصيل الضريبة

تعاني دائرة الضريبة من مجموعة سلبيات تقلل من فاعليتها في تحصيل الضريبة تتمثل في ما يلي (مهيوبي، 2014):

1. نقص الفعاليات المرتبطة بإجراءات تحصيل الضريبة التي ترجع إلى عدم وجود هيئة مستقلة مكلفة بمتابعة ومراقبة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة في تحصيل الضريبة ، حيث أن الإجراء المتعلق بغلق الحساب البنكي للمدين بالضريبة غير فعال نظرا إلى عدم إعلام قابض الضرائب بالإجراءات التنفيذية الواجب اتخاذها على مستوى البنك ، هذا إلى جانب أن القانون يحدد مدة محددة لغلق الحساب البنكي التي تتراوح بين شهر وستة أشهر وبالتالي يتسنى للمدين برفع دعوى استعجاليه يطلب فيها توقيف قرار الغلق وبالتالي تفشل إجراءات تحصيل الضريبة ، فنتيجة لعدم فعالية هذه الإجراءات تلجأ دائرة الضريبة إلى القيام بالحجز بأنواعه الأخرى التي تتمثل بالحجز التنفيذي و الحجز على التحصيل الزراعي و الحجز على للأثاث والمبيعات و الحجز الاستردادي و الحجز التوقيفي والحدي و الحجز العقاري والبيع بالمزاد العلني .

2. نقص الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة بالنسبة للقطاع.
3. عدم التنسيق بين المصالح الضريبية المكلفة بعملية التحصيل بالقدر الكافي.
4. البطء في عملية تحصيل الضريبة ومراقبة ومتابعة عملية التحصيل.
5. عدم احترام مواعيد التحصيل الضريبي مما يؤثر على عملية التحصيل في حد ذاتها.
6. توقيف الدفع يتم إما بطلب من المكلف بالضريبة بالتوجه إلى ضريبة أو التوجه إلى القضاء والحصول على ذلك.
7. ضعف آليات الرقابة الجبائية و اقتصارها على قابض الضرائب الذي يقوم بمهام التحصيل حيث يجب توسيع ذلك إلى المصالح والجماعات المحلية.
8. عدم وجود أجهزة للشرطة الجبائية كما هو موجود في الدول المتقدمة هذا إلى جانب عدم تمتعهم بالاستقلالية المالية الكافية.
9. ضعف الوعي والثقافة مع المتعاملين مع دائرة الضريبة.
10. ضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المسئول عن جباية الضريبة.

2.1.2 المبحث الثاني: العدالة الضريبية

1.2.1.2 مفهوم العدالة الضريبية :

يعتبر مفهوم العدالة الضريبية مفهوماً نسبياً يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، فالغني يرى العدالة بتطبيق ضريبة عامة أي توحيد نسبتها على المكلفين جميعهم، بينما يراها الفقير بالمساواة والتضحية أي بإسهامه بالأعباء العامة للدولة وفقاً لحالته المادية، هذا إلى جانب اختلاف مفهوم العدالة بين الدول تبعاً للنظام السياسي والاقتصادي لكل منهم وبذلك يصبح النظام الضريبي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة ضريبية يؤمن أفراد المجتمع بعدالتها (قاسم، 2013).

حيث ذكر الفقهاء و الاقتصاديون أن العدالة الضريبية تشمل نوعين هما (دايم، 2018) :

أ. **الأول مبدأ العدالة الأفقية :** التي يتلخص بمعاملة الأفراد الذين يتمتعون بنفس الظروف الاقتصادية معاملة اقتصادية متساوية من خلال تسديد ضرائب متماثلة، ويكون الاختلاف نسبياً وفقاً لاختلاف ظروفهم.

ب. **مبدأ العدالة الراسية :** والذي يتمثل في معاملات الأفراد ذات الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة اقتصادية مختلفة، فالذي يتمتع بوضع اقتصادي أفضل يدفع ضريبة أكثر.

وترى الباحثة أن العدالة الضريبية بمفهومها بتوزيع الضرائب بين المكلفين كلاً حسب قدرته المالية سواء كان عن طريق امتلاك المكلف للثروات أو ما يحصل عليه من دخل ، أي يُحمل العبء الضريبي بناء على ما يملكه المكلف .

2.2.1.2 مقومات العدالة الضريبية :

تتمثل مقومات العدالة الضريبية في الأركان التي يركز عليها المبدأ، حيث تتمثل بعمومية الضريبة و معدل الضريبة وعدالة العبء المالي وهذا ما سيتم توضيحها في ما يلي(قاروط، 2018):

1.2.2.1.2 المقوم الأول عمومية الضريبة:

تتمثل عمومية الضريبة بفرضها على كل ما يقع على أرض الدولة من أشخاص وأموال دون استثناء، إلا أن فرضها على الأفراد بالتساوي يتنافى مع مبدأ العدالة، لذلك تطور المفهوم إلى أن أصبح يتوجب إعفاء بعض طبقات المجتمع من هذه الضريبة لأسباب أخلاقية، اجتماعية، اقتصادية، تنظيمية، لتحقيق العدالة الضريبية .

ويمكن تلخيص مبدأ العمومية الضريبية بشكلها الشخصي وبشكلها المادي كالتالي(دايم، 2018):

1. **مبدأ العمومية الشخصية للضريبة:** يقصد بهذا المبدأ انه يجب أن تفرض الضريبة على جميع المقيمين على أرض الدولة من مواطنين أو أجانب أو خاضعين لسيادتها والتابعين لها اقتصاديا وسياسيا.

2. **مبدأ العمومية المادية للضريبة:** يتلخص هذا المبدأ بفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية دون تمييز سواء كانت دخول أو ثروات .

2.2.1.2 المقوم الثاني معدل الضريبة وعدالة العبء المالي :

إن مدى عدالة العبء المالي الضريبي الذي يتحمله المكلف، ومدى توافقه مع القدرة التمويلية للمكلف تؤثر تأثيرا كبيرا في العدالة وإمكانية تطبيقها.

ويتمثل هذا المبدأ بتفاوت في معدل الضريبة بين الدخل و رأس المال، هذا إلى جانب العدالة الضريبية بين النسبة والتصادية وهذا ما سيتم شرحه (قاروط، 2018) :

أ- **التفاوت في معدل الضريبة بين الدخل و رأس المال:** حيث ينص هذا المبدأ على معاملة الإيرادات الناجمة عن العمل أي الداخل معاملة مميزة، نظرا لعدم استقرار مصدر الإيراد وعدم ثباته، الأمر الذي يعرضه لعدة مخاطر ، أما في حال إثبات الإيرادات الناتجة عن رأس المال والعمل معا فتفترض الضريبة معدل وسط مدة استهلاك رأس المال، الأمر الذي يحقق العدالة الضريبية .

ب- **العدالة الضريبية بين النسبة و التصادية:** ينص مبدأ نسبة الضريبة على تحديد معدل نسبة للضريبة من دخل الفرد، بحيث يتم اقتطاع نسبة من وعاء الضريبة واحد مهما بلغ مقدار الدخل الخاضع للضريبة.

أما مبدأ الضريبة التصاعدي فإنها تنص على فرض الضريبة بالنسبة تتغير بتغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة، وبالتالي تتزايد قيمة الضريبة بشكل تصاعدي بتزايد الدخل، وبالتالي يخضع صاحب الدخل الأكبر لضريبة أعلى من صاحب الدخل المحدود (حطيط ، 2015).

3.2.1.2 مبادئ العدالة الضريبية :

لتحقيق العدالة الضريبية في توزيع العبء الضريبي على المكلفين، يجب تطبيق مبدأين أساسيين هما(أبو نصار ، 2020) :

1. مبدأ المنفعة : ينص هذا المبدأ على أن يقوم كل مكلف بدفع مبلغ من الضريبة بشكل يتناسب مع مقدار ما يستفيد منه المكلف من الخدمات التي تقدمها الدولة، وهو ما يطلق عليه النظرية التعاقدية، الذي تلزم بموجبها الدولة بتقديم خدمات الدفاع والصحة للمواطنين مقابل اجر يدفعه المواطنون المستفيدون من هذه الخدمات ويتمثل هذا الأجر بالضريبة.

إلا أن هذا المبدأ قد واجه مجموعة من الانتقادات التي تمثلت بما يلي:

صعوبة قياس المنافع التي يحصل عليها كل مواطن من الخدمات التي تقدمها الدولة.

عبء دفع الضريبة يقع على عاتق الطبقة الفقيرة كونها هي الأكثر الاستفادة من خدمات الدولة المختلفة .

2. مبدأ القدرة على الدفع : ينص هذا المبدأ على مساهمة كل مكلف بنفقات الدولة حسب قدرته على الدفع، فكلما زاد دخل المكلف زاد العبء الضريبي عليه، وهذا يقودنا إلى استنتاج إلى أن أكثر معدلات الضريبة تحقيقاً للعدالة الضريبية هو المعدل التصاعدي الذي يحقق حتماً العدالة بين المكلفين .

4.2.1.2 صفات العدالة الضريبية:

تتصف العدالة الضريبية بصعوبة ربطها بمعيار موضوعي كونها تخضع للتقدير الشخصي ، فهي ذات مدلول معقد نسبياً ويحتوي على صعوبة عملية كبيرة (دايم، 2018).

حيث ويرى الدكتور رياض الشيخ أن العدالة تختلف في محتواها باختلاف الظروف الاجتماعية والتاريخية، حيث يرتبط هذا المفهوم بظواهر محددة من أهمها ظاهرة توزيع الدخل، ظاهرة توزيع الثروات، ظاهرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، بينما يشير الدكتور حمدي العناتي إلى أن العدالة الضريبية تخضع لما جرى عليه العرف في المجتمع، لذلك لم يستطع علماء الاقتصاد أن يقدموا مساعدة حقيقية توضح صفات العدالة الضريبية (عرباسي، 2008).

5.2.1.2 شروط العدالة الضريبية :

لتحقيق العدالة الضريبية يجب توافر مجموعة شروط تتمثل في ما يلي(عبد الكريم، 2017):

1. كفاية الإيرادات الضريبية مقارنة بحجم النفقات العامة، مع مراعاة التوزيع المتكافئ لهذه الإيرادات من الضرائب المباشرة والغير مباشرة.
2. توزيع العبء الضريبي على جميع المكلفين بما يتناسب مع مستوى دخل المكلف وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.
3. الشمولية في العبء الضريبي بحيث يدفع جميع المكلفين من دون استثناء ما يترتب عليهم من ضرائب.
4. تنفيذ السياسات والإجراءات الضريبية بكفاءة وفعالية عالية بشكل يحقق المساواة أمام القانون.
5. وصف تحليلي للنظام الضريبي السائد في الدولة .
6. كفاية التحصيلات الضريبية من حيث الحجم والشمولية والتهرب الضريبي.
7. كفاءة إدارة النظام الضريبي بشكل الذي يضمن الشفافية والمساءلة في إدارته .
8. كيفية توزيع العبء الضريبي على المكلفين بشكل تصاعدي و تفاضلي كلا حسب وضعه.

6.2.1.2 مناهج العدالة الضريبية :

تعددت المناهج و النظريات حول مفهوم العدالة الضريبية في محاولة لإيضاحها وتتمثل هذه المناهج بما يلي:

1.6.2.1.2 منهج المنفعة العامة :

ينص هذا المنهج على كون الضريبة مبلغ يؤخذ من المكلفين مقابل منفعة، حيث يتناسب مقدار الضريبة التي يدفعها المكلف مع المنفعة التي يحصل عليها من استخدام المرافق العامة (جردات

(2017،

الا أن هذا المنهج واجه مجموعة من الاعتراضات تمثلت في ما يلي(جردات ،2017):

- أ- صعوبة قياس المنافع التي عادت على كل فرد من أفراد المجتمع من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة .
- ب- يقتضي هذا المنهج بمطالبة الفقراء بتحمل العبء الضريبي لأنهم يحتاجون وينتفعون من تلك الخدمات .
- ت- صعوبة تحديد المنتفعين بالخدمة الحكومية وبالتالي هناك منافع غير مباشره يصعب تحديدها .

2.6.2.1.2 المنهج الثاني القدرة على الدفع:

ينص هذا المنهج على أن مقدار الضريبة التي يدفعها المكلف ترتبط بقدرة المكلف على المساهمة في أعباء الجماعة أي تتمثل في قدرته على الدفع، بحيث تراعي ظروف المكلف المالية ووضعه الاقتصادي في مقدار الضريبة التي يقوم بدفعها (شوابكة ،2015).

وفقا لهذا المنهج سيتم الاعتماد على معيارين لتحقيق العدالة الضريبية ، وهما العدالة الأفقية ، والعدالة الراسية بحيث تتمثل العدالة الأفقية بتحمل المكلفين المتشابهين بالوضع الاقتصادي بنفس المقدار من الضرائب، بينما العدالة الراسية تتمثل بإجبار المكلفين الذين يحصلون على دخل أعلى بدفع ضريبة أعلى (دايم ،2018).

3.6.2.1.2 منهج الضرائب الوظيفية :

ينص هذا المنهج على فرض الضرائب بالشكل الذي يتوافق مع الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف المجتمع بحيث تفرض ضريبة مرتفعة على استهلاك السلع المراد تقليل استهلاكها وذلك بغية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (علي ، 2019).

7.2.1.2 أهداف العدالة الضريبية ونظرياتها:

تتمثل أهداف العدالة الضريبية بالمساواة بين الأفراد أمام الضرائب، مراعاة المقدرة التكليفية للمكلفين، عدم استغراق الضريبة للوعاء بأكمله، العدالة الاجتماعية وهذا ما سيتم يتم توضيحه بالترتيب (العلي، 2011) :

1. **المساواة أمام الضرائب:** والتي تنص على تحمل المكلف للأعباء الضريبية كلها بالتساوي، وهناك عدة نظريات لتحقيق المساواة تتمثل بما يلي (العلي، 2011):

أ- **نظرية المساواة في التضحية:** تنص هذه النظرية على أن توزيع العبء الضريبي يتحقق من خلال التضحية الناشئة عن دفع ضريبة واحدة بالنسبة لكل فرد، ويقصد بالمساواة بالتضحية المساواة المطلقة أي أن يدفع كل فرد المبلغ نفسه، إلا أنه تم تصحيح هذا المفهوم بحيث أصبح يقصد بالمساواة في التضحية المساواة النسبية، إلا أنه ينتقد على الضريبة النسبية أنها لا تحقق سوى المساواة في التضحية الظاهرة وليس الحقيقية.

ب- **نظرية الحد الأدنى للتضحية:** تقوم هذه النظرية على توزيع العبء الضريبي على المكلفين بالشكل الذي تصبح فيه التضحية الناشئة عن دفع الضريبة أقل ما يمكن، بحيث تتفاوت هذه التضحية بتفاوت المكلفين في تحصيلهم وسلوكهم، حتى أن كان هؤلاء المكلفين متساويين في الدخل و الثروة.

2. **مراعاة القدرة التكليفية للمكلف:** بحيث تنص هذه النظرية على توزيع العبء الضريبي حسب المقدرة الاقتصادية للمكلفين ، والتي تقاس بالاستناد إلى عناصر موضوعية كالدخل و الثروة، حيث تطبق هذه النظرية مبدأ الضرائب التصاعدية أي كل ما زادت قدرة المكلف على الدفع زاد العبء الضريبي الذي يجب تحمله .

3. **عدم استغراق الضريبة الوعاء بأكمله أو الانتقاص منه بدرجة كافية: بحيث لا يجوز أن تفرض الضريبة على المكلف بالشكل الذي يؤدي إلى زوال رأس المال المفروض عليه الضريبة بشكل كلي أو الانتقاص منه بدرجة كبيرة .**

4. **تحقيق العدالة الاجتماعية :** حيث تهدف الضريبة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالشكل الذي يضمن الحد الأدنى من المعيشة الكريمة للمكلفين و تقليل التفاوت في الثروات والدخول من خلال تطبيق مبدأ القدرة على الدفع بحيث كلما كان المكلف يتمتع بوضع اقتصادي ممتاز كل ما كانت الضريبة المفروضة عليه اكبر.

8.2.1.2 وسائل تحقيق العدالة الضريبية :

لتحقيق العدالة الضريبية يجب إتباع وسائل متعددة يمكن أجمالها في ما يلي(الحاج ،2011):

1. **المساواة أمام الضرائب:** بحيث تنص المساواة إلى عدم التمييز بين أبناء الدولة الواحدة عنده تطبيق قانون الضريبة، حيث ويجب أن يتعامل الأفراد الذين يتواجدون في نفس الظروف نفس المعاملة الضريبية ، بحيث يخضع جميع من هم في مركز اقتصادي واحد لعبء ضريبي واحد وهو ما يطلق عليه معيار العدالة الراسية .

2. **عمومية الضريبة :** ينص على فرض الضريبة على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال، ويندرج تحت مصطلح العمومية، العمومية الشخصية و العمومية المادية، ويقصد بالعمومية الشخصية إخضاع كافة المواطنين وكذلك المقيمين حتى وإن كانوا أجنب إلى الضريبة إذا تحققت لهم دخول خاضعة للضريبة أو كانت لهم أملاك في الدولة المقيمين فيها تخضع للضريبة، أما العمومية المادية تنص على إخضاع كافة الأموال إلى الضريبة سواء كانت الدخل أو ثروات.

3. **شخصية الضريبة** : التي تنص على أن يراعى قانون الضريبة الظروف الشخصية للمكلف ومركزه المالي. وحتى ترعى الضرائب الظروف الشخصية للمكلفين فقد منحتهم مجموعة من الإعفاءات تمثلت بإعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة، الإعفاء مقابل الأعباء العائلية.
4. **فرض الضريبة على الدخل الصافي**: حيث تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي بعد الخصم النفقات الإنتاجية فيتم الحصول على ما يعرف بالدخل الصافي، وهذا يتطلب تحديد المصاريف التي دفعها المكلف للوصول إلى الدخل الصافي.
5. **التمييز بين الدخول عند فرض ضريبة**: بحيث يجب التمييز بين الدخل التي ستفرض عليه ضريبة في كونه دخل الناتج عن عمل أو ناتج عن رأس مال أو مشترك بين العمل ورأس المال.
6. **التصاعد في سعر الضريبة** : لتحقيق العدالة الضريبية يجب اعتماد أسلوب الضريبة التصاعدي أي رفع سعر الضريبة بارتفاع الدخل الخاضع للضريبة.
7. **الازدواج الضريبي** : لتحقيق العدالة الضريبية يجب عدم إخضاع دخل المكلف نفسه لنفس الضريبة وعن نفس المال وعن نفس السنة، حيث يؤدي ذلك إلى الازدواج الضريبي .

3.1.2 المبحث الثالث : التهرب الضريبي:

1.3.1.2 تعريف التهرب ضريبي

لقد عرف فقهاء المالية العامة التهرب الضريبي عدة تعريفات، فمنهم من عرف التهرب الضريبي بشكل موسع، ومنهم من عرفه بشكل ضيق، ومن أفضل التعريفات التي تعكس التهرب الضريبي ما يلي:

1. يعرف التهرب الضريبي بأنه تخلص المكلف نهائيا من الضريبة التي يجب عليه دفعها للدولة سواء بشكل كلي أو جزئي دون نقلها إلى الغير (مالك، 2017).

2. يرى البعض أن التهرب الضريبي هو نجاح المكلف في إخفاء قسم من وعائه الضريبي عن الإدارة الضريبية دون مخالفة القوانين (مسيف، 2017).

3. يعرف التهرب الضريبي بأنه شكل من أشكال التحايل المتعمد للتخلص من الضريبة، والتي يعاقب عليها جنائيا، ويتم ذلك عن طريق الإلداء بأي بيانات كاذبة أو مستندات مزورة (الزبيدي، 2015).

4. وعليه يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه تخلص المكلف كليا أو جزئيا من أداء الضريبة مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضرائب ويضيع حقها، وهو ما يحول دون قيام الضريبة بدورها في مختلف المجالات (عاكوم، 2019).

2.3.1.2 أركان جريمة التهرب الضريبي:

تتمثل أركان جريمة التهرب الضريبي بثلاثة أركان أساسية هي الركن المادي، الركن المعنوي، الركن القانوني أو الشرعي وهذا ما سيتم توضيحها في ما يلي (الدحلة، 2017):

1.2.3.1.2 أولاً الركن المادي :

يتمثل الركن المادي بالسلوك الذي يباشره مرتكب جريمة التهرب الضريبي، والذي يختلف من جريمة إلى أخرى، حيث أن طبيعة الركن المادي في جريمة القتل بالسكين هي ضرب المجني عليه من قبل الجاني بالسكين مما أدى إلى وفاته، أما طبيعة الركن المادي في جريمة السرقة تتمثل في خطف أموال الغير بطريقة غير مشروعة، أما جريمة التهرب الضريبي يتمثل الركن المادي بها بعدة ممارسات يمكن تلخيصها بما يلي (محمود، 2020):

- أ- تقديم الإقرار الضريبي بالاستناد على دفاتر أو سجلات وهمية .
- ب- تقديم إقرار ضريبي غير صحيح .
- ت- إخفاء الدفاتر أو المستندات قبل انقضاء الأجل .
- ث- أدراج أي بيان كاذب أو غير صحيح في كشف الإقرار الضريبي .
- ج- توزيع الأرباح على شركاء وهميين .
- ح- تغيير فواتير المشتريات والمبيعات، بهدف تقليل الضريبة .
- خ- الامتناع عن تقديم المعلومات التي تطلبها دائرة الضريبة.
- د- عدم تقديم الإقرار الضريبي .

وبذلك يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في السلوك الإجرامي والنتيجة هذا السلوك، والعلاقة السببية التي تربط بين السلوك الإجرامي وما بين النتيجة وهذا ما سيتم توضيحها بالتفصيل كما يلي (منصور، 2014):

أ- السلوك الإجرامي :

يعتبر السلوك الإجرامي الذي قام به المجرم من أهم الأمور التي تشكل الجريمة لأنه من المستحيل أن يقوم الإنسان بجريمة دون أن يقوم بسلوك معين ، ويقسم هذا السلوك الإجرامي إلى سلوك إيجابي وسلوك سلبي ، فيتلخص السلوك الإيجابي بما يقوم به الجاني راعبا بذلك إحداث أثر على أرض الواقع، بينما يتمثل السلوك السلبي بامتناع الجاني عن القيام بعمل واجب عليه حيث يترتب على ذلك ارتكاب جريمة ما .

ب- النتيجة:

تتمثل النتيجة بالتغيير الذي حدث في العالم الخارجي نتيجة للسلوك الإجرامي الذي قام به الجاني.

ت- العلاقة السببية بين السلوك الذي قام به الجاني والنتيجة التي تحققت جراء هذا السلوك :

حيث تعتبر هذه العلاقة السببية ذات أهمية كبيرة حيث يتم بناء عليها تحديد سبب هذه النتيجة (حسين، 2014).

2.2.3.1.2 الركن الثاني الركن المعنوي:

يعتبر الركن المعنوي الركن الثاني من أركان الجريمة ، التي يوجه الجاني من خلال إرادته بارتكاب جريمة التهرب الضريبي على النحو الذي حدده القانون، بحيث لا تترتب مسؤولية جنائية على الجاني بمجرد قيامه في الركن المادي المكون للجريمة إلا إذا ثبت أنه قصد ذلك، فهي بذلك تعتبر حلقة وصل بين الواقعة المادية وما بين الشخص الذي قامه بذلك السلوك بإرادته والذي أدى بدوره إلى تحقيق تلك النتيجة (الحباري، 2012).

3.2.3.1.2 الركن الأخير من أركان الجريمة عبارة عن الركن القانوني:

يقتصر هذا الركن على القواعد الجنائية الموضوعية التي تحدد الأفعال التي تعتبر جرائم وتقرر العقوبات المناسبة لها ، وتقسم هذه القواعد الجنائية إلى قواعد شكلية وقواعد موضوعية سيتم تفصيلها كما يلي (حسين ، 2014):

أ- القواعد الشكلية:

تتمثل في مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الإجراءات التي تتبع من لحظة ارتكاب جريمة التهرب الضريبي حتى تنتهي بالمحكمة ، والتي تتمثل في بإجراءات التحقيق والتفتيش والبحث والتحري، وتسمى هذه الإجراءات بالفقه القانوني بقانون أصول المحاكمات الجزائية .

ب- القواعد الموضوعية:

تتمثل في مجموعة القواعد القانونية التي تحدد ما هو التهرب الضريبي ، وما هي العقوبة المقدرة لهذه الجريمة، وهي تسمى في الفقه القانوني بقانون العقوبات .

3.3.1.2 أنواع التهرب الضريبي:

يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين أساسيين:

1. التهرب غير المشروع أو (الغش الضريبي):

هو ذلك النوع من التهرب الذي يحدث عند مخالفة القوانين، حيث يلجأ المكلف إلى كافة الطرق الاحتياطية والغش المالي للتخلص من دفع الضريبة، كان يقدم المكلف إقراره إلى دائرة الضريبة بشكل غير صحيح فيتم تقدير الضريبة الخاطئة على أساسه (السعيد، 2020).

2. التهرب المشروع للضريبة:

هو ذلك النوع من التهرب الذي يتضمن مخالفة القوانين ولكن ليس بالاعتماد على الطرق الاحتياطية، كما في التهرب غير المشروع، وإنما يحدث عن طريق الاستفادة من الثغرات الضريبية التي تكون في قانون الضريبة، وذلك للتخلص من الالتزام بدفع الضريبة، كان يقوم المكلف بتوزيع قسم من الأرباح بصورة مقابل حضور جلسات الهيئة، وبذلك يمكن تجنب هذا القسم من الأرباح للخضوع للضريبة (العدوي، 2015).

4.3.1.2 أسباب التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي عدة أسباب منها ما هو متعلق بالمكلف، ومنها ما هو متعلق بالنظام والإدارة الضريبية (أبو حشيش، 2004) وتتلخص فيما يلي :

4.3.1.2.1 الأسباب المتعلقة بالمكلف:

تنحصر الأسباب المتعلقة بالمكلف إلى أسباب نفسية، اجتماعية، اقتصادية (الصعدي، 2007) والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :

1. الأسباب النفسية للتهرب الضريبي:

يلعب العامل النفسي دوراً في التهرب الضريبي، حتى يتوقف التهرب الضريبي على وعي المكلف بالضريبة، فكلما كان المكلف واعياً ضريبياً قل اللجوء النفسي على التهرب الضريبي، وفي المقابل كلما كان وعي المكلف ضعيفاً زاد دافعه النفسي على التهرب الضريبي، ومن الاعتقادات الخاطئة الموجودة في ذهن المكلف التي تدفعه للتهرب الضريبي، اعتقاده بأنه سارق شريف كونه يسرق الدولة وهي شخص معنوي وبالتالي لا يعد مخالفاً للقوانين ولا مضرراً للآخرين، هذا إلى جانب اعتبار المكلف بأن الضريبة هي اقتطاع مالي دون فائدة أو مقابل تعود عليه، هذا بالإضافة إلى ترسخ فكرة كون الضريبة عقاباً مالياً يدفعه المكلف للإدارة الضريبية مقابل ممارستها لنشاطات (محمود، 2020).

2. الأسباب الاجتماعية للتهرب الضريبي :

هناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي والتي تتمثل بما يلي (مراد، 2019):

- أ- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة كونها لا تستند على منطلقات عقائديه .
- ب- شعور الأفراد بتبذير أموالهم دون منفعة تعود عليهم بشكل عام .
- ت- اختلال البنية الاجتماعية نتيجة عدم الثقة بين أفراد المجتمع وذلك نتيجة عجز الإدارة الضريبية على القضاء على بعض الآفات الاجتماعية مثل الرشوة و الاختلاس .

3. الأسباب الاقتصادية للتهرب الضريبي:

هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي منها ما هو متعلق بالمكلف ومنها ما هو متعلق بالوضع العامة للدولة والتي يمكن تلخيصها كما يلي (Davies, 2015) :

أ- الوضعية الاقتصادية للمكلف في الضريبة:

تؤدي الظروف الاقتصادية للمكلف إلى تهرب ضريبي، خاصة في فترة الكساد الاقتصادي التي ينخفض بها دخل المكلف الأمر الذي يدفعه إلى التهرب الضريبي .

ب- الوضعية الاقتصادية العامة:

يؤثر الوضع الاقتصادي في الدولة بشكل عام على التهرب الضريبي، ففي حالات الانتعاش الاقتصادي ترتفع القدرة الشرائية للمكلف بارتفاع دخله فيقوم المكلف بجمع الضريبة من المستهلك النهائي ودفعه إلى الخزينة العامة مما يقلل من التهرب الضريبي، وبالمقابل في حالة الركود الاقتصادي تنخفض القدرة الشرائية بانخفاض الدخل الفردي الأمر الذي يدفع المكلف إلى التهرب الضريبي .

4.3.1.2.2 الفرع الثاني الأسباب المتعلقة بالنظام و الإدارة الضريبية:

يعني النظام الجبائي بالضريبة من نواقص تساهم في التهرب الضريبي والتي يمكن تلخيصها بما يلي (المهايني، 2010) :

1. الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي :

على الرغم من الإصلاحات التي يقوم بها المشرع في النظام الجبائي، إلا أنها لم تصل إلى نظام أداري فعال وذلك لعدة أسباب منها :

- أ- **ثقل عبء الضريبة** : حيث أن زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين يدفعهم للتهرب الضريبي، نتيجة لعدم قدرتهم على دفع هذا المصروف .
- ب- **تعقد النظام الجبائي وعدم استقراره**: حيث أن الإجراءات المعقدة في تحصيل الضريبة تدفع المكلف للتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه .
- ت- **عدم تشديد العقاب على المتهربين**: حيث يقوم المكلف بالمقارنة بين المبلغ الذي يجب دفعه وقيمة الغرامة المالية، فإذا كانت قيمة الغرامة اقل من مبلغ الضريبة يلجأ إلى التهرب الضريبي .
- ث- **عدم استقرار النظام الضريبي**: نتيجة للتغيرات المستمرة في القوانين المالية وعدم استقرارها تدفع المكلف إلى التهرب الضريبي نتيجة لعدم ثقته بالنظام الضريبي .
- ج- **ضعف فعالية الرقابة الجبائية**: كل ما زادت شعور المكلف بضعف الرقابة الجبائية دفعه ذلك إلى التهرب الضريبي .

2. الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:

- يؤدي ضعف التنظيم لدى الإدارة الضريبية إلى دفع المكلف للتهرب الضريبي، حيث يعاني الجهاز الإداري في الدائرة الضريبة مجموعة من السلبيات التي تتمثل في ما يلي(عليما، 2012):
- أ- **انتشار الفساد الإداري لدى الإدارة الضريبية** .
- ب- **انخفاض أجور موظفي الإدارة الضريبية** الذي يجعلهم يقبلون ما يقدمه المكلف من هدايا لمساعدته في التهرب الضريبي .
- ت- **طبيعة النظام الجبائي** بكونه نظام تصريح يعطي الحرية المطلقة للمكلف، الأمر الذي دفع المكلف لتقديم تصريحات كاذبة تساعده على التهرب الضريبي .

- ث- غياب جهاز الرقابة يسمح للمكلف في تضخيم التكاليف وتخفيض الدخل الصافية المستحقة ، مما يقلل من الضريبة التي يجب أن يدفعها .
- ج- تعقيدات الإجراءات الضريبية المتعلقة بتقدير الضريبة و تحصيلها التي تدفع المكلف بالتهرب الضريبي .
- ح- نقص الأجهزة الإلكترونية الحديثة لدى الإدارة الضريبية الأمر الذي يقلل من جودة خدماتها .

5.3.1.2 الآثار المترتبة على التهرب الضريبي:

يمكن إجمال الآثار المترتبة على التهرب الضريبي بما يلي(الخطيب وآخرون ،2020):

1. الإضرار بحقوق الخزينة العامة .
2. التأثير بشكل سلبي على الإنفاق العام للدولة لاسيما مع تزايد النفقات العامة.
3. ضعف القاعدة الضريبية.
4. لجوء الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب لمواجهة العجز في الإيرادات.
5. إحداث إرباك في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
6. أحداث مشاكل التضخم التي تهدد عملية النمو والتنمية.
7. الإخلال في مبدأ العدالة والمساواة .
8. الإخلال في مبدأ التكافل الاجتماعي .

6.3.1.2 الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي:

يهدف كل من التهرب الضريبي والغش الضريبي الى التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً، إلا أن الطريقة التي يتبعها المكلف للتخلص من هذا العبء تختلف في التهرب الضريبي عن الغش

الضريبي، ففي التهرب الضريبي يتبع المكلف طرقاً مشروعة للتخلص من عبء الضريبة، وبالتالي لا تقع عليه أي عقوبة أو جزاءات ، نتيجة لتوفر العنصر المعنوي الذي يتمثل بسوء النية وعدم توفر العنصر المادي المتمثل بالحيل التدليسية للتخلص من العبء الضريبي، أما الغش الضريبي فيسلك المكلف طرقاً غير مشروعة للتخلص من عبء الضريبة ، وبالتالي يوقع نفسه في عقوبات، لأنه يتوفر فيه كل من العنصر المعنوي المتمثل بسوء النية و العنصر المادي المتمثل بالحيل التدليسية للتخلص من العبء الضريبي (الزعيبي ،واخرون ،2013) .

7.3.1.2. الفرق بين التجنب الضريبي و التهرب الضريبي:

يمكن تلخيص الفرق بين التجنب الضريبي و التهرب الضريبي من خلال مجموعة النواحي التي تتمثل في ما يلي(السعدني ،2010):

1.7.3.1.2 الموقف القانوني:

يعتبر التهرب الضريبي مخالفاً لأحكام القانون وبالتالي يعتبر إجراء غير قانوني، على العكس من التجنب الضريبي الذي يعد إجراء قانونياً كونه لا يخالف أحكام القانون وإنما يقوم باستغلال الثغرات الموجودة في القانون .

2.7.3.1.2 العقوبات :

حيث يقع على عاتق المكلف الذي يقوم بالتهرب الضريبي عقوبات على عكس المكلف الذي يقوم بالتجنب الضريبي لا يوجد عليها عقوبات .

3.7.3.1.2 الحل – العلاج:

يتم معالجة التهرب الضريبي من خلال توعية المكلفين بأحكام القانون، أما التجنب الضريبي يتم معالجته من خلال إعادة صياغة القانون .

4.7.3.1.2 دور المأمور الفاحص:

بما يتعلق بالتهرب الضريبي فيكون دور المأمور إعداد مذكرة لإدارة مكافحة التهرب بالمنطقة، بينما التجنب الضريبي يتمثل في دور المأمور بإعداد مذكرة للإدارة المركزية للبحوث.

8.3.1.2 غرامات وعقوبات التهرب الضريبي:

في حال تخلف المكلف عن دفع الضرائب المستحق علي خلال 90 يوم من تاريخ تبليغه إشعار خطي بدفع الضريبة المستحقة عليه ، فإنه يجوز لمأمور التقدير بعد موافقة المدير أن يقوم بتطبيق قانون تحصيل الأموال العامة المعمول به في الأراضي الفلسطينية، حيث حدد القانون الفلسطيني مجموعة من الأحكام المتعلقة بالغرامات والعقوبات على المكلفين الذين يقومون في التهرب الضريبي المتمثلة بما يلي(رحال،2018):

1.8.3.1.2 الغرامات:

حدد القانون الفلسطيني في المادة الثامنة وثلاثين الغرامات التي يجب أن يدفعها المكلف في حال تأخره عن دفع الضريبة كما يلي(رحال ،2018):

أ- في حال عدم دفع المكلف الضريبة المستحقة عليه خلال 30 يوماً من تاريخ تبليغ ذاتياً، أو 50 يوماً في حال تم إبلاغه بواسطة البريد المسجل، فإنه يضاف على الضريبة 2% من مقدار ضريبة شهريا كغرامه ، نتيجة لعدم دفع الضريبة.

ب- في حال تخلف المكلف على تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد فإنه يضاف عليه 3% من الضريبة المستحقة عليه، على أن لا يتجاوز مجموع المبالغ المضافة عن 20% من الضريبة المستحقة كغرامه نتيجة التخلف عن تقديم إقراره الضريبي .

ت- في حال اقتطاع المكلف الضريبة إلا انه لم يقيم بتوريدها للدائرة في الموعد المحدد فإنه يفرض عليه غرامة تأخير بنسبة 2% من قيمة الضريبة الواجب اقتطاعها عن كل شهر تأخير .

ث- يمكن للمدير منح إعفاء للمكلف من هذه الغرامات إذا اقتنع أن تأخيره ناتج عن سبب قهري .

2.8.3.1.2 العقوبات:

نص القانون الفلسطيني في المادة رقم (37) عقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن 1000 شيكل ولا تزيد عن 10,000 شيكل، أو بكلا العقوبتين معاً، على كل من ارتكب أو حاول أو حرض أو ساعد غيره على التهرب الضريبي بأي وسيلة من الوسائل التي تتمثل في ما يلي (رحال، 2018):

أ- قدم المكلف إقراره الضريبي بالاعتماد على حسابات وسجلات وهمية، مع إرفاق بيانات تخالف ما هو موجود بالدفتر التي أخفاها عن دائرة الضريبة، أو على أساس عدم وجود حسابات أو مستندات أخفاها عن موظفي الضريبة .

ب- قدم إقراراً ضريبياً غير صحيح من خلال حذف أي جزء من الدخل أثر على قيمة الضريبة المستحقة بشكل جوهري .

ت- اتلف أو قام بإخفاء الدفاتر والمستندات قبل انقضاء الأجل لحفظها .
ث- أدراج أي بيانات كاذبة في كشف قام بتقديمه إلى دائرة الضريبة .
ج- وزع أرباحاً على شركاء وهميين بهدف تخفيض نصيبه من الأرباح ، وبالتالي تقليل ضريبة الأرباح المستحقة الدفع.

ح- قتل فواتير المشتريات أو المبيعات بهدف تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر .
خ- أخفى نشاطاً خاضعاً للضريبة .
د- امتنع عن تقديم معلومات طلبت منه أو قام بإعطاء معلومات أو إجابات كاذبة بهدف التهرب من دفع الضريبة بشكل كلي أو جزئي .
ذ- عدم توريد الضريبة المخصوصة لدائرة الضريبة .
ر- لم يقدم الإقرار الضريبي .

كما نص القانون الفلسطيني على إمكانية إصدار قرار من قبل المحكمة بالحجز على أموال المكلف الذي يتخلف عن دفع الضريبة المستحقة عليه، على أن يتم منحة شهادة بالأموال المحجوزة معفاة من الرسوم وتعد هذه الشهادة سنداً للوفاء بهذه الضريبة في حدود المبالغ المدفوعة (العامري، 2019).

هذا إلى جانب إصدار القانون قرار بمنع سفر المكلف لغرض ضمان تحصيل الضريبة المستحقة عليه، وبالتالي فإن كافة العقوبات والإجراءات لا تعفي المكلف من مسؤوليته في دفع الضريبة، حيث يعتبر الدين الضريبي ديناً ممتازاً واجب الأداء لدى الجهة المعنية من قبل الدائرة ومديرياتها(رجال ، 2018).

4.1.2 المبحث الرابع

1.4.1.2 أثر العدالة الضريبية على الحد من التهرب الضريبي:

أن توفر العدالة الضريبية يساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال عدة جوانب تتمثل بما يلي:

1.1.4.1.2 عوامل تتعلق بالتشريع الضريبي:

إن تحقيق العدالة الضريبية من خلال مرونة التشريعات الضريبية وقوة الجزاءات التي تفرض على التهرب من دفع الضريبة ، والتي تتمثل في الغرامات التي تتراوح بين إضافة 2% - 3% على الضريبة التي يجب دفعها نتيجة تأخر المكلف بدفع الضريبة ، هذا إلى جانب العقوبات التي تفرض على المكلف نتيجة التهرب من دفع الضريبة والتي تتمثل بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، وغرامة لا تقل عن 1000 شيكل ولا تزيد عن 10,000 شيكل أو بكلتا العقوبتين معا على كل من ساهم أو حرض على التهرب الضريبي ، يؤدي بالمكلفين إلى سهولة فهمها مما يحد من إقبال المكلفين على التهرب الضريبي (رحال،2018).

2.1.4.1.2 عوامل تتعلق بالإدارة الضريبية:

إن تحقيق العدالة الضريبية من خلال قوة الإدارة الضريبية وقدرتها على التحكم بزماد الأمور في تحصيل الضريبة وعدم السماح للتطبيق الاستثنائي والاعتباطي وبالتالي المتفاوت للقواعد الضريبية ، وزيادة الشفافية وتبسيط الإجراءات في تحصيل الإيرادات الضريبية، هذا إلى جانب إلغاء حالة التواطؤ بين المفتشين الضريبيين والمكلفين، بالإضافة إلى تفعيل الدولة و السلطات الرقابية على موظفيها الذين يستخدمون خبراتهم الإدارية للتحايل على القانون وإعفاء المكلفين من تسديد ما هو مستوجب عليهم قانونيا مقابل خدمات شخصية لهم ، كل هذا ينعكس على التقدير العادل للوعاء

الضريبي، الأمر الذي يساهم في تحقيق المساواة بين المكلفين في تطبيق الضريبة ، الأمر الذي يساهم في الحد من إقبال المكلف على التهرب الضريبي (العمور، 2007).

3.1.4.1.2 عوامل نفسية تتعلق بالمكلف :

إن تحقيق العدالة الضريبية من خلال زيادة الوعي المالي لدى المكلف وتوضيح له كافة الأمور التي تؤكد على عدم ظلم المكلف في الضريبة وإنما هي ضريبة تصاعدية مبنية على ظروف المكلف الاقتصادية ، هذا إلى جانب قوة المستوى الأخلاقي لدى المكلف ومراعاته لمصلحة المجتمع وشعوره بواجب المسؤولية في تحمل أعبائه ، هذا بالإضافة إلى تناسب أسعار الضرائب مع القدرة التكاليفيه للمكلف وحصول كل مكلف على حق متساوٍ في نظام أكثر توسعا للحريات الأساسية المتساوية لكل فرد للخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع تحد من إقباله على التهرب الضريبي. ونتيجة لما سبق من العوامل التي تتعلق بالعدالة في التشريع الضريبي، والعدالة التي تتعلق بالإدارة الضريبية، والعدالة التي تتعلق في المكلف فإنها تساهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي (القاشي 2018).

2.4.1.2 أسباب التهرب الضريبي في فلسطين:

أسباب التهرب الضريبي كثيرة و متعددة والتي يمكن حصرها في نوعين نوع عائد لإرادة المكلف ونوع خارج عن إرادته ، حيث سنتطرق بالفرع الأول إلى أسباب التهرب الضريبي العائدة إلى المكلف، وفي الفرع الثاني سنتعرف على أسباب التهرب الضريبي الخارجة عن إرادة المكلف:

1.2.4.1.2 الفرع الأول أسباب التهرب العائدة للمكلف:

إن أسباب التهرب الضريبي العائدة إلى المكلف إما أن تكون ناتجة عن أسباب سياسية أو أن تكون ناتجة عن أسباب أخلاقيه والتي تتمثل بما يلي:

1. الأسباب السياسية:

ويتمثل ذلك في مدى استخدام دولة فلسطين لأموال الضرائب في تنمية الاحتياجات العامة التي تعود بالنفع العام على المواطنين الفلسطينيين، فكلما زادت كفاءة الدولة في استخدام الأموال قل ميل المكلفين نحو التهرب الضريبي، هذا بالإضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المعابر والحدود وضعف المتابعة والمراقبة على قيمة فواتير المقاصة التي تعدها إسرائيل بدون شفافية يشكل دافعاً رئيسياً نحو التهرب الضريبي. هذا إلى جانب العدالة والمساواة في فرض الضرائب على المكلفين، فكلما كانت السياسات التي تتبعها الدولة تجبر المكلفين على عدم التهرب من دفعها وتكون العقوبة المفروضة مناسبة لردع المكلفين عن التهرب الضريبي أدى ذلك إلى زيادة التزام المكلفين بدفع الضريبة (منصور، 2004).

بالإضافة إلى قيام دولة فلسطين بزيادة الأعباء الضريبية في ظل ارتفاع حاجتها إلى تأمين الإيرادات اللازمة لتسديد فوائد الدين العام، هذا إلى جانب ضعف خدمات الدولة المقدمة للمواطنين من التعليم والصحة، هذا بالإضافة إلى عدم الشفافية في إجراءات دفع الضريبة تؤدي في مجملها إلى تهرب المواطنين من دفع الضريبة (الأطرش، وآخرون، 2019).

2. الأسباب الأخلاقية :

من أهم الأمور التي تؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم تقبله للضريبة حيث انه لا يرى هناك أي مقابل لدفع ضريبة إلا تأدية مصالح السياسيين و المسؤولين الفلسطينيين ، لذلك كلما ارتفع المستوى الأخلاقي بين أفراد الشعب الفلسطيني وزادت الثقة بمالية دولة فلسطين من خلال شعور المكلفين الفلسطينيين أن الضرائب تذهب فعلاً لإشباع حاجاتهم العامة دفعهم ذلك إلى عدم التهرب الضريبي (أبو خلف، 2007).

2.2.4.1.2 الفرع الثاني : أسباب التهرب الخارجة عن إرادة المكلفين في فلسطين

تتلخص أسباب التهرب الضريبي الخارج عن إرادة المكلف في فلسطين إلى أسباب اقتصادية وأسباب تشريعية أو إدارية، والتي تتمثل بما يلي :

1. الأسباب الاقتصادية:

تتلخص الأسباب الاقتصادية التي تؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة بقيام المكلف بالمقارنة بين ما يحصل عليه من منفعة وما يتعرض له من مخاطر نتيجة التهرب من دفع ضريبة، فكل ما كانت المنفعة التي يحصل عليها المكلف من التهرب أعلى من المنفعة التي يخسرها في حال عدم تهربه يلجأ المكلف إلى التهرب الضريبي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب أسعار الضرائب دورا بارزا في التهرب من الضريبة، فارتفاع أسعار الضرائب يؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفعها (معالي، 2015).

هذا إلى جانب التلاعب في الأموال الاقتصادية يلعب دور بارز في التهرب الضريبي ، حيث انه في أوقات الازدهار والرخاء الاقتصادية وارتفاع دخل الأفراد يقل التهرب لدى المكلفين نتيجة لارتفاع دخله، أما في حالة الكساد والأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي تزيد الرغبة والحاجة لدى المكلف نحو التهرب الضريبي(خصاونة ، 2010).

2. الأسباب التشريعية :

تلعب التشريعات الضريبية الفلسطينية دورا مهما في التهرب الضريبي ، حيث أن القصور في التشريعات بنية التحايل الضريبي على القوانين والتشريعات الضريبية ، إضافة إلى ضعف إجراءات المتابعة والرقابة، ضعف إجراءات المتابعة للمكلفين المنقطعين عن ضريبة الدخل، غياب عملية

التفتيش الميداني، الغياب في تنسيق بين الدوائر الضريبية، نقص الإمكانيات المادية واللوجستية والبشرية لطواقم و موظفي دوائر الضريبة، نقص المحفزات اللازمة لهذه الطواقم، سياسة ومنهجية مسئولي الدوائر الضريبية في فلسطين في التعامل مع المكلف على انه متهرب من الضريبة من أهم العوامل التي تؤدي بالمكلف إلى التهرب الضريبي (العدي، 2015)

3.4.1.2 أثر التهرب الضريبي في فلسطين:

للتهرب الضريبي العديد من الآثار التي يمكن تلخيصها في ما يلي (جمعة، 2015):

1. للتهرب الضريبي آثار مدمرة على الاقتصاد القومي، حيث يؤدي التهرب إلى تقليص الإيرادات العامة للدولة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص النفقات العامة، الأمر الذي ينعكس على سوء الأحوال الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على أداء الدولة.
2. يؤثر التهرب الضريبي سلبا على العدالة الضريبية، حيث أن امتناع بعض المكلفين الفلسطينيين من دفع الضريبة يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم تحقق العدالة والمساواة بين جميع المكلفين.
3. يؤثر التهرب الضريبي سلبا على النظام الضريبي، بحيث يسمح لبعض المكلفين الفلسطينيين بتجنب الالتزام الضريبي وفي الجانب الآخر يدفعه المكلفون الآخرون الملتزمون بدفع الضريبة، وهذا يؤدي إلى خلل في المنافسة الاقتصادية بين المكلفين الفلسطينيين نتيجة عدم التزام قسم منهم بدفع الضريبة.
4. يؤدي التهرب الضريبي الى قيام الدولة برفع معدل الضرائب أو اللجوء إلى إضافة أنواع جديدة لتعويض النقص في الخزينة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين الفلسطينيين الملتزمين بدفع الضريبة.

5. انهيار التضامن الاجتماعي و اليأس من العدالة وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلخلة النظام السياسي الفلسطيني .

4.4.1.2 أثر معدلات الضريبة على التهرب الضريبي :

يعبر عن معدلات الضريبة بالنسبة التي يتم اقتطاعها من دخل المكلفين الخاضع للضريبة، حيث أن فرض هذه المعادلات يتم بأسلوبين ، أما بفرض ضريبة ثابتة على كافة دخول الشركات وهم الأشخاص المعنويين ، أو فرض ضريبة تصاعدية على دخول المكلفين الأفراد الأشخاص الطبيعيين (قاسم، 2003).

حسب قانون ضريبة الدخل الفلسطيني فإنه تم فرض ضريبة ثابتة على كافة دخول المكلفين المعنويين بناءً على القطاع الذي ينتمي إليه هذا المكلف المعنوي والذي يتمثل بنسبة 15% على الشركات المعنوية، و بنسبة 20% على الشركات التي تمتلك حقوق امتياز أو اختراع أو الشركات الاحتكارية أما بالنسبة للمكلفين الطبيعيين فقد تم فرض ضريبة تصاعدية بناءً على دخلهم ، ونتيجة لما تم ذكره فإن فرض نسبة ضريبة ثابتة على دخول المكلفين المعنوية ومعدلات ضريبة تصاعدية على دخول المكلفين الطبيعيين من شأنه أن يسهم في شعور المكلفين بالعدالة والمساواة في دفع الضريبة الأمر الذي يقلل من التهرب الضريبي(العشي، 2006).

5.4.1.2 أثر العوامل النفسية على التهرب الضريبي :

تؤثر العوامل النفسية بشكل كبير على التهرب الضريبي، ويتمثل ذلك في وعي المكلف فكلما كان المكلف أكثر وعياً بماهية الضريبة و بأن الدولة تقطع الضريبة منه مقابل تقديم خدمات تعود بالنفع العام و أنها ليست عقاباً مالياً يدفعه إلى الأحجام عن التهرب الضريبي، وبالمقابل كلما قل وعي المكلف وأعتقد انه سارق شريف نتيجة عدم تقديم الدولة أي خدمات له مقابل الضريبة التي تفرض

عليه دفعه ذلك إلى التهرب الضريبي ، وبناءً على ما سبق يتضح انه كلما كانت العوامل النفسية لدى المكلف أكثر نضجا قل لجوء المكلف إلى التهرب الضريبي . (الزعبي ، وآخرون ، 2013)

6.4.1.2 أثر العوامل الاجتماعية على التهرب الضريبي:

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تدفع المكلف إلى التهرب الضريبي والتي تتمثل في شعور الأفراد بتبذير أموالهم دون منفعة تعود عليهم بشكل عام بالإضافة إلى اختلال البنية الاجتماعية نتيجة لعدم الثقة بين أفراد المجتمع والدولة نتيجة للرشاوى والاختلاس الذي يمارسه موظفو الدوائر الضريبية (ضيف ، وآخرون ، 2019)

فنتيجة لما سبق يتبين أن هناك أثراً كبيراً في الممارسات التي يمارسها أفراد المجتمع على التهرب الضريبي (السعدني ، 2010).

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية :

1. دراسة (سهر، 2019) بعنوان " التهرب من ضريبة الدخل و العوامل المسببة له وآليات مكافحته":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب من ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، ولقد تمثل متغير الدراسة في الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المكلفين التي تخضع نشاطاتهم لضريبة الدخل في العراق والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استخدم الباحث الدراسات السابقة بالإضافة إلى الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ارتفاع أسعار الضرائب، المغالاة في تعدد الضرائب، سياسة الدولة الانفاقية، العامل الأمني.

2. دراسة (رجب، 2018) بعنوان " العبء الضريبي من منظور العدالة الضريبية":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر العبء الضريبي على العدالة الضريبية، ولتحقيق أهداف الدراسة ، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل بالعبء الضريبي بينما تمثل المتغير التابع بالعدالة الضريبية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين من أفراد وشركات من القطاع الخاص في مجال المصانع والملابس والأغذية والمؤسسات المالية المتوسطة والمهن الحرة، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، وقام الباحث بالاعتماد على الأدبيات والأبحاث العلمية و إجراء المقابلات كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

أن هناك أثراً كبيراً لعدم توزيع العبء الضريبي بشكل كفؤ على عدم تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

3. دراسة (حسين، 2018) بعنوان " التهرب الضريبي في العراق الأسباب والحلول":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب الضريبي في العراق، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، وقد تمثل المتغير المستقل بالأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي بينما تمثل المتغير التابع بالتهرب الضريبي، و لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على الدراسات السابقة العربية والأجنبية كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي أسباب شخصيه تتعلق بالمكلف تتمثل بأسباب أخلاقية، اقتصادية، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالدولة تتمثل بأسباب تتعلق بالثقة ، السلطة الحاكمة، بالإضافة إلى أسباب تقنية تتعلق بالإدارة الضريبية، بالإضافة إلى أسباب تشريعية .

4. دراسة(طالب ، 2018) بعنوان " مفهوم التهرب الضريبية وأثاره في المجتمع":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التهرب الضريبي على المجتمع، و لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، وقد تمثل متغير الدراسة في التهرب الضريبي و أثارها على المجتمع، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الدراسات السابقة العربية والأجنبية كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم آثار التهرب الضريبي على المجتمع تتمثل بالآثار المالية التي تتلخص بنقص الحصيلة بالواردات الضريبية وما ينشأ عنها من عجز مالي، بالإضافة إلى آثار اقتصادية التي تتلخص بعدم القدرة على توفير الخدمات العامة للفرد والمجتمع، هذا إلى جانب الآثار الاجتماعية التي تتمثل بعدم المساواة في توزيع ثمار العمليات الاقتصادية على الأفراد الأمر الذي يدفع المكلف إلى التهرب الضريبي .

5. دراسة (قاشي، 2018) بعنوان " إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشاكل تحقيق العدالة الضريبية في النظم الضريبية في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، وتمثل المتغير المستقل بمشاكل تحقيق العدالة الضريبية، بينما تمثل المتغير التابع بتحقيق العدالة الضريبية، وقام الباحث باستخدام الكتب والرسائل والمجلات كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري تتوفر في بعض الضرائب بينما لا تتوفر في بعض الجوانب الأخرى وهذا له الأثر السلبي على الحصيلة الضريبية وإخلال بشروط المنافسة وانتشار التهرب الضريبي .

6. دراسة (عوض، 2017) بعنوان " السياسات الضريبية و العدالة الضريبية في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين السياسات الضريبية و العدالة الضريبية في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل بالسياسات الضريبية ، بينما تمثل المتغير التابع بتحقيق العدالة الاجتماعية، و تمثل مجتمع الدراسة من جميع الخبراء في مجالات السياسات الاقتصادية وخصوصا المالية في الأردن، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة ، قام الباحث باستخدام الأدبيات السابقة و المقابلات لتحقيق أهداف الدراسة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن السياسات الضريبية في الأردن تعتمد بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة الأمر الذي يساهم بشكل أساسي في الإخلال بالعدالة الضريبية.

7. دراسة (نشوان، 2017) بعنوان " إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين":

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأركان الأساسية لمنظومة ضريبة الدخل في دولة فلسطين، بالإضافة إلى توضيح أثرها على أداء دائرة ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثل المتغير المستقل بالاستراتيجية المقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل ، بينما تمثل المتغير التابع بأداء دائرة ضريبة الدخل، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مأموري التقدير الضريبية والعاملين في منشآت المحاسبة والمراجعة و المديرين الماليين في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستخدام الاستبانة بالإضافة إلى الكتب والرسائل والمجلات كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك أوجه ضعف وقصور في أداء منظومة ضريبة الدخل بأبعادها الرئيسية التي تتمثل بالقوانين والتشريعات السائدة ، وأداء دائرة ضريبة الدخل، وبيئة الأعمال و المناخ العام للاستثمار التي لها أثر كبير على أداء دائرة ضريبة الدخل.

8. دراسة (الطيف وآخرون، 2017) بعنوان " الإعفاءات الضريبية وأثرها بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإعفاءات الضريبية على الحد من ظاهرة التهرب الضريبية ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، ولقد تمثل المتغير المستقل بالإعفاءات الضريبية ، بينما تمثل المتغير التابع بالتهرب الضريبي، ولقد تكون مجتمع الدراسة من موظفي الإدارة الضريبية، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للإعفاءات الضريبية دوراً فعالاً

للحد من ظاهرة التهرب الضريبي لما لها من قدرة في تخفيف الأعباء العائلية، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية لجميع شرائح المجتمع الأمر الذي يساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

9. دراسة (شاهين ، 2017) بعنوان " أثر قرار بقانون رقم (8) وتعديلاته على الالتزام الضريبي

للمكلفين من وجهات نظر معدي الإقرار الضريبية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر قانون رقم "8" لسنة 2011 على الالتزام الضريبية للمكلفين ، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثل المتغير المستقل بالدراسة بقانون رقم "8" وتعديلاته ، بينما تمثل المتغير التابع بالالتزام الضريبي للمكلفين ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معدي الإقرارات الضريبية في المحافظات الشمالية التي تتمثل ب" نابلس ، سلفيت ، طوباس ، طولكرم ، جنين ، قلقيلية " والبالغ عددهم "9029" إقرارا ضريبيا ، والذين تم اخذ عينة عشوائية طبقية منهم بلغت 420 إقرارا ضريبيا لتحقيق أهداف الدراسة ، وقام الباحث باستخدام الاستبانة بالإضافة إلى الكتب والرسائل والمجلات كأداة لجمع المعلومات ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود اثر كبير لقانون رقم "8" لسنة 2011 على الالتزام الضريبي للمكلفين .

10. دراسة(عثمان ،2016) بعنوان " أثر عدالة أسس تقدير الضرائب على تحصيل الضرائب

دراسة ميدانية على مجلة شندي ومكتب الضرائب شندي عام 2016":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر عدالة أسس تقدير الضرائب على تحصيل الضرائب، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل في العدالة في أسس تقدير الضرائب، بينما تمثل المتغير التابع بتحصيل الضرائب، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في مجال تحصيل الضرائب، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم تتمثل في 150 شخص، وقام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

أن هناك أثراً كبيراً للعدالة في أسس تقدير الضريبة في عملية تحصيل الضرائب فكلما زادت التقانة في تقدير الضريبة أدى ذلك إلى زيادة كفاءة تحصيل الضريبة.

11. دراسة (أمين وآخرون، 2016) بعنوان "الآليات القانونية للحد من التهرب الضريبي":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الآليات القانونية بالحد من التهرب الضريبية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة والأبحاث والكتب كأداة لجمع المعلومات، وتمثل المتغير المستقل بالدراسة بالآليات القانونية، أما المتغير التابع فقد تمثل بالتهرب الضريبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عدم استقرار المنظومة التشريعية الجبائية نتيجة للتغيرات المستمرة التي تطرأ على القوانين المالية من شأنها أن تؤدي للمواطنين إلى التهرب الضريبية، بالإضافة إلى ذلك أن كثرة الثغرات وتعددتها في النظام الجبائي له الدور الكبير في التهرب الضريبية، هذا إلى جانب ضعف مستوى وكفاءة الموظفين العاملين في الضرائب إلى جانب نقص الإمكانيات المادية لكافة الدوائر الإدارية وعدم تجهيزها باللوازم المناسبة من شأنه أن يؤدي إلى التهرب الضريبي.

12. دراسة (مساعدته، 2015) بعنوان "أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (

28) لسنة 2009 على الالتزام الضريبي لدى قطاع الخدمات، دراسة ميدانية على الشركات

المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردنية":

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل على الالتزام الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل بدراسة التعديلات على قانون ضريبة الدخل، بينما تمثل المتغير التابع بالالتزام الضريبي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردني، والذي تم اخذ عينة عشوائية

طبقية منهم اشتملت على كافة قطاع شركات الخدمات من فندق و سياحة وخدمات تعليم وصحة ونقل وتكنولوجيا و الاتصالات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام الاستبانة بالإضافة إلى الكتب والمجلات كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التعديلات على قانون ضريبة الدخل المتعلق بفرض غرامات، نسبة الضريبة، الإعفاءات الضريبية ، الاقتطاعات الضريبية، تساهم بشكل كبير في تعزيز الالتزام الضريبي.

13. دراسة (ألنعامي وآخرون ، 2014) بعنوان " أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية

للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل بالإعفاءات الضريبية ، بينما تمثل المتغير التابع بالقوائم المالية، والذي تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، وقد اعتمد الباحث على القوائم المالية بالإضافة إلى استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك آثار للإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث أن زيادة الإعفاءات الضريبية تشجع الشركات على زيادة أرباحها، لتقليل الضريبة المفروضة عليهم، هذا بالإضافة إلى أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين حيث أن الإعفاء الضريبي يشجع المستثمرين على الاستفادة من أموالهم لتحقيق أكبر عائد مما يوفر لهم مصادر تمويل إضافية، بالإضافة إلى أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية، حيث أن زيادة الإعفاءات الضريبية يشجع على التمويل الداخلي للشركات وعدم الاعتماد على الدين للاستفادة من الإعفاءات الضريبية.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Shiferaw, 2020) بعنوان:

" Determinants of Voluntary Tax Compliance (The Case Category A and B Taxpayers in Dire Dawa Administration) ":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تشجع على الالتزام الضريبي، لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أجريت هذه الدراسة بولاية ولاية ديرة داوا ، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع المكلفين بدفع الضريبة في ولاية ديرة داوا لعام 2020 والذين بلغ عددهم (21932) مكلف، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم العوامل التي تشجع على الالتزام بدفع الضريبة تتمثل في المعرفة الضريبية، فكلما زادت معرفة دفع الضرائب بقانون الضريبة ساهم بشكل كبير في تشجيع التزام الضريبي، الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية للمواطنين له الأثر الكبير على الالتزام الضريبي، أن جودة التدقيق والكشف عن التهرب الضريبي يشجع على الالتزام بدفع الضريبة، أن وجود موظفين بدرجة عالية من الكفاءة يسهم بتشجيع الالتزام الضريبي.

2. دراسة (Alkhatib and Abu Marya , 2020) بعنوان:

The Impact of Corruption in Encouraging the Crime of Income Tax Evasion among the Palestinian SMEs":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الفساد على التهرب من ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تمثل المتغير المستقل بالفساد بينما تمثل المتغير التابع بالتهرب من ضريبة الدخل، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية والصناعية في دولة فلسطين الذي بلغ عددها (500) شركة والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم متناسبة من أصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين بلغ عددهم (184) شخصاً

لتحقيق أهداف الدراسة ، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً للفساد على التهرب الضريبي، حيث ان الرشاوى التي يدفعها المكلف للموظف مقابل تلافي خدمة غير قانونية تسهل عملية التهرب الضريبي، حيث ويستفيد الموظف العام من وظيفته من خلال تلقي أو قبول عائد مادي مقابل أداء عمل للمكلف يسهل عليه عملية التهرب الضريبي، هذا إلى جانب وجود المحسوبة و الانتماء العرقي أو عوامل دينية أو القرابة يساعد بسببها الموظف المكلف على التهرب الضريبي.

3. دراسة (Lejour, 2020) بعنوان:

"Offshore Tax Evasion and Wealth Inequality: Evidence from a Tax Amnesty in the Netherlands":

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمثلت بدراسة العلاقة بين الثروة و التهرب الضريبي، ودراسة أثر معدلات الضريبة على التهرب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تحديد أهم وسائل التهرب الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت هذه الدراسة في هولندا، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المكلفين الهولنديين بناء على ما تم نشره من قبل هيئة الإحصاء الهولندية من عام 2011 إلى عام 2017، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد تم الاعتماد على البيانات الإدارية التي نشرتها هيئة الإحصاء الهولندية كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك أثراً للثروة على التهرب الضريبي فكلما كانت الأسرة أكثر ثراء قلت دفاعيتها نحو تهرب الضريبي، وأن هناك أثراً لمعدل الضريبة على التهرب الضريبي فكلما زادت معدلات الضريبة كان ذلك حافزاً نحو التهرب الضريبي، ومن أهم وسائل التهرب الضريبي هو الهروب من القانون كلياً عن طريق الهجرة.

4. دراسة (Tan and Pradita, 2020) بعنوان:

"The Influence of Internal Factors, Sanction and Modernization Tax Administration on Corporate Taxpayer Compliance":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإدارة الضريبية الحديثة والعقوبات الضريبية على الالتزام بدفع الضرائب، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لقد تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في الإدارة الضريبية الحديثة والعقوبات الضريبية بينما تمثل في المتغير التابع في الالتزام بدفع الضرائب، ولقد أجريت هذه الدراسة في مدينة kpp، و تمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية لعام 2020، والذي تم أخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإدارة الضريبية الحديثة لها تأثير كبير على الالتزام بدفع الضرائب، إلا أنه لا يوجد أثر للعقوبات على الالتزام بدفع الضرائب.

5. دراسة (Abba Ya'u) (2019) , بعنوان :

Trust as Moderating Variable in the Relationship between Fairness Perceptions and Voluntary Tax Compliance in Nigeria":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العدالة الضريبية والالتزام الضريبي في ظل وجود الثقة كمتغير وسيط، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثل المتغير المستقل بالعدالة الضريبية بينما تمثل المتغير التابع بالالتزام الضريبي، ولقد أجريت هذه الدراسة في نيجيريا واعتماد الباحث على الدراسات السابقة العربية والأجنبية كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً بين العدالة الضريبية المتمثلة بالالتزام بقواعد الحوكمة، وجودة الخدمات الضريبية المقدمة، هيكل النظام الضريبي الفعال، مراعاة قانون الضريبة

لحالة المكلف الشخصية و المتغيرات الديموغرافية، ثقة المكلف بذلك يسهم بشكل كبير على التزام المكلف بدفع الضريبة.

6. دراسة (Setiawan, 2019) بعنوان:

"Analysis of Factors Affecting Individual Taxpayer's Compliance":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الالتزام الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع دافعي الضرائب المسجلين في مكتب الضرائب kpp، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم تمثلت (100) مكلف لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الالتزام الضريبي وهو وعي المكلف بنظرية التعلم الاجتماعي، تزويد الأفراد بمحفزات أو عقوبات لمنع التهرب الضريبي ، وجودة التدقيق الضريبي التي تقوم به السلطات الضريبية التي يساهم بشكل كبير في تشجيع المكلف على الالتزام الضريبي.

7. دراسة Pratiwi and Prabowo (2019) بعنوان

"Justice and Tax Discrimination Against Tax Evasion, Perceptions of Individual Taxpayers":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر العدالة الضريبية على التهرب الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل المتغير المستقل بالعدالة الضريبية بينما تمثل المتغير التابع بالتهرب الضريبي، ولقد أجريت هذه الدراسة في إندونيسيا وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد المسجلين في مكاتب خدمة الضرائب في إندونيسيا، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم تمثلت (73) شخصاً لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تأثيراً كبيراً للعدالة الضريبية التي تتمثل بتحمل كل مكلف نصيبه في عملية تمويل النفقات العامة من خلال أدائه للضرائب على التهرب الضريبي الذي يتمثل في تخلف المكلف كلياً أو جزئياً عن دفع الضريبة المستحقة عليه .

8. دراسة (Stanescu , 2018) بعنوان:

"THE PHENOMENON OF TAX EVASION AND THE NEED TO COMBAT TAX EVASION":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وسائل الحد من التهرب الضريبي، ولقد أجريت هذه الدراسة في رومانيا ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المكلفين في دفع الضرائب في رومانيا سنة 2018، والذين تم أخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه تتمثل أهم وسائل الحد من التهرب الضريبي بتنظيم نظام رقابة فعال قائم على تشريعات متماسكة وواضحة، وضع أحكام بشأن عقوبات التهرب من دفع الضرائب، تجنب التغييرات المتكررة في تشريعات الضريبة، وضع التشريعات الضريبية بحث تركز في أهدافها على زيادة معدل إيرادات التحصيل وتحسين العلاقة العلاقات مع دفعي الضرائب وأعادته هيكلية المؤسسة من أجل زيادة جودة الخدمات المقدمة.

9. دراسة (Adebimpe O Umoren, ferry barineka, 2017) بعنوان :

"Visualize tax equity and tax compliance with personal income in Rivers State":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف اثر الإنصاف الضريبي المفروض على المكلفين لدفع الضرائب في الامتثال الضريبي للدخل الشخصي للمكلفين، وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إقامة العلاقة بين مفهوم العدالة الضريبية وعدالة ضريبة الدخل الشخصي في ولاية ريفرز، وتم الاعتماد على

الاستبانة كأداة للدراسة، وشمل مجتمع الدراسة عدداً من المكلفين في ولاية ريفرز وبلغ عدد عينة الدراسة (200) مكلف ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج، وكانت أهم النتائج بأن العدالة في التوزيع، والنزاهة الإجرائية، والإنصاف الانتقائي، وإدراك النزاهة الضريبية، لهما تأثير إيجابي على ضريبة الدخل الشخصي الامتثال في ولاية ريفرز، فمن المستحسن أن تكون هناك زيادة في توفير السلع والخدمات الاجتماعية لتحفيز مستوى الامتثال لضريبة الدخل الشخصي، وأخيراً أوصت الدراسة بأن موظفي الضرائب يطبقون الحد الأدنى من العقوبة على المتخلفين عن الضرائب .

10. دراسة (Saro and Bori, 2017) بعنوان :

" The Perception of Tax Fairness and Personal Income Tax Compliance of Smes in Rivers State":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العدالة الضريبية والالتزام الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولقد تمثل المتغير المستقل بالعدالة الضريبية بينما تمثل المتغير التابع بالالتزام الضريبي، لقد أجريت هذه الدراسة في ولاية ريفرز، ولقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع دافعي الضرائب المسجلين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ريفرز والذين بلغ عددهم في عام 2016 (7865) شخصاً، والذين تم اخذ عينة عشوائية منهم تمثلت في (380) شخص لتحقيق أهداف الدراسة، ولقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للعدالة الضريبية على الالتزام الضريبي، وأن تطبيق موظفي الضرائب الحد الأدنى من العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب له أثر إيجابي على الالتزام الضريبي.

11. دراسة (Rahhal, 2014) بعنوان :

"The Reasons of Tax Evasion in Palestine: View of Tax Managers in Income Tax Department":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أسباب التهرب الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وأجريت هذه الدراسة في فلسطين، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع مديري ضريبة الدخل في جميع مدن الأراضي الفلسطينية التي تحكمها السلطة الفلسطينية، والذين تم أخذ عينة عشوائية منهم تمثلت في (37) موظفاً من موظفي ضريبة الدخل، ولقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم أسباب التهرب الضريبي عدم وجود خطة رقابية قابله للتطبيق، عدم كفاءة بعض موظفي إدارة الضريبة، ضعف التشريعات الضريبية، تعقد إجراءات دفع الضرائب، عدم وجود آلية كفوءة في تحصيل الضريبة .

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، تبين أن بعضها يتفق مع الدراسة الحالية من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع وبعضها يختلف في ما يتعلق بتحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي كما يلي :

1- توصلت الدراسة إلى أن مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية تتفق مع دراسة (سهر ، 2019) .

2- بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين

في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يساهم بالحد من التهرب الضريبي وهذا ما يتفق مع دراسة (سهر ، 2019) و دراسة (مساعده ، 2015) و دراسة (Lejour, 2020) و دراسة (Abba Ya'u ، 2019) .

3- وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لتحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يساهم بالحد من التهرب الضريبي وهذا ما يتفق مع دراسة (حسين، 2018) ودراسة (لطيف وآخرون، 2017) و دراسة (مساعده ، 2015).

4- هذا بالإضافة إلى أن الدراسة توصلت إلى وجود أثر لتحقيق العدالة الضريبية بالتنازلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يساهم بالحد من التهرب الضريبي وهذا ما يتفق مع دراسة (مساعده ، 2015) و دراسة (شاهين ، 2017) و دراسة(عثمان ، 2016).

5- وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يساهم بالحد من التهرب الضريبي وهذا ما يتفق مع دراسة(عثمان ، 2016، و دراسة) (Shiferaw, 2020) و دراسة(Stanescu , 2018) و دراسة (Saro and Bori, 2017) و دراسة (Rahhal, 2014) وتختلف مع دراسة (Tan and Pradita, 2020) .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

1. أنها من أوائل الدراسات التي درست اثر عدالة القوانين الضريبية بالحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة أن العاملين في الدوائر الضريبية هم العمود الفقري لتطبيق القوانين ومصدر الجباية والرقابة على عدالتها.
2. أنها تناولت مدى تحقيق العدالة الضريبية في بنود القرارات بقانون بخصوص الضريبة على الدخل والقوانين الضريبية المتوالية التعديلات ومدى عدالة هذه القوانين وتعديلاتها بالحد من التهرب الضريبي .
3. وستكون هذه الدراسة من الدراسات القليلة على حد علم الباحثة التي أجريت وتناولت هذا الموضوع.

الفصل الثالث

طريقة و إجراءات الدراسة

1.3 المقدمة :

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 منهج الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها، والتي تحاول الباحث من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

3.3 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع موظفي ضريبة الدخل الفلسطينية، في المحافظات الشمالية وهي: (محافظة الخليل، وجنوب الخليل، محافظة جنين، محافظة طوباس، محافظة طولكرم، محافظة نابلس، محافظة قلقيلية، محافظة سلفيت، محافظة رام الله، محافظة أريحا، محافظة بيت لحم، محافظة القدس، البالغ عددهم (208) موظفاً موزعين على (12) مديرية بأوزان متساوية (وفق إحصائية وزارة المالية الفلسطينية لعام 2021)

4.3 عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد أفرادها (120)، أي ما نسبته (57.7%) من 208 موظف، ويبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير اسم الدائرة أن نسبة 14.2% للقدس، ونسبة 4.2% لأريحا، ونسبة 21.7% للخليل، ونسبة 5.8% لجنوب الخليل، ونسبة 10.8% لبيت لحم، ونسبة 3.3% لجنين، ونسبة 7.5% لرام الله، ونسبة 4.2% لسلفيت، ونسبة 7.5% لطوباس، ونسبة 5.8% لطولكرم، ونسبة 5% لقلقيلية، ونسبة 10% لنابلس. ويبين متغير المسمى الوظيفي أن نسبة 9.2% مدير دائرة، ونسبة 4.2% رئيس قسم، ونسبة 66.7% مأمور تقدير، ونسبة 9.2% مدقق، ونسبة 8.3% موظف جباية، ونسبة 2.5% نائب مدير. ويبين متغير الخبرة العملية أن نسبة 20.8% لأقل من 5 سنوات، ونسبة 35% من 5-10 سنوات، ونسبة 44.2% لأكثر من 10 سنوات، ويبين متغير المؤهل العلمي أن نسبة 11.7% للدبلوم فأقل، ونسبة 69.2% للبيكالوريوس، ونسبة 19.2% لدراسات عليا فأكثر.

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (حسب سماتها الديموغرافية)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
اسم الدائرة	القدس	17	14.2
	اريجا	5	4.2
	الخليل	26	21.7
	جنوب الخليل	7	5.8
	بيت لحم	13	10.8
	جنين	4	3.3
	رام الله	9	7.5
	سلفيت	5	4.2
	طوباس	9	7.5
	طولكرم	7	5.8
	قلقيلية	6	5.0
	نابلس	12	10.0
	المسمى الوظيفي	مدير دائرة	11
رئيس قسم		5	4.2
مأمور تقدير		80	66.7
مدقق		11	9.2

8.3	10	موظف جباية	
2.5	3	نائب مدير	
20.8	25	أقل من 5 سنوات	الخبرة العملية
35.0	42	من 5-10 سنوات	
44.2	53	أكثر من 10 سنوات	
11.7	14	دبلوم فأقل	المؤهل العلمي
69.2	83	بكالوريوس	
19.2	23	دراسات عليا فأعلى	

5.3 أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراستها، وفيما يأتي وصف لأداة الدراسة:

تضمنت الاستبانة (8) مجالات، وتمثلت في:

1. النسب (الشرائح الضريبية) تحقق العدالة الضريبية .
2. الإعفاءات الضريبية الممنوحة تحقق العدالة الضريبية.
3. التنزيلات المقبولة ضريبيا تحقق العدالة الضريبية.
4. إجراءات تحصيل دين الضريبة تحقق العدالة الضريبية .
5. عدالة النسب (الشرائح الضريبية) تساهم بالحد من التهرب الضريبي.
6. عدالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة تساهم بالحد من التهرب الضريبي .

7. عدالة التنزيلات المقبولة ضريبياً تساهم بالحد من التهرب الضريبي.

8. عدالة إجراءات تحصيل دين الضريبة تساهم بالحد من التهرب الضريبي.

وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، من خلال مراجعة الأدب النظري المتعلق بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في ضريبة الدخل وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية لموظفي دوائر الضريبة في المحافظات الشمالية .

الجزء الثاني: واشتمل على (54) فقرة، موزعة على (8) مجالات، يتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرت الخماسي، يبدأ بموافق بشدة أو يُعطى (5) درجات، ثم موافق ويُعطى (4) درجات، ثم محايد ويُعطى (3) درجات، ثم غير موافق ويُعطى درجتين، وينتهي بغير موافق بشدة ويُعطى درجة واحدة فقط.

6.3 صدق الأداة

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة (ملحق رقم 1)، حيث وزعت الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين، حيث طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

7.3 ثبات الدراسة

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Alpha

Chronbach) لكل مجال من مجالات الاستبانة والجدول رقم (2) يبين ذلك:

جدول (2.3): معامل الثبات للمجالات.

معامل الثبات	عدد الفقرات	المجالات
0.869	7	النسب (الشرائح الضريبية) تحقق العدالة الضريبية
0.951	12	الإعفاءات الضريبية الممنوحة تحقق العدالة الضريبية
0.924	4	التنزيلات المقبولة ضريبيا تحقق العدالة الضريبية
0.884	7	إجراءات تحصيل دين الضريبة تحقق العدالة الضريبية
0.966	30	الدرجة الكلية
0.943	9	عدالة النسب (الشرائح الضريبية) تساهم بالحد من التهرب الضريبي
0.924	6	عدالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة تساهم بالحد من التهرب الضريبي
0.937	4	عدالة التنزيلات المقبولة ضريبيا تساهم بالحد من التهرب الضريبي
0.907	5	عدالة إجراءات تحصيل دين الضريبة تساهم بالحد من التهرب الضريبي
0.973	24	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة ودرجتها الكلية تراوحت بين (0.966 - 0.973) ، وهو معاملات ثبات عالية يفى بأغراض البحث العلمي.

3 . 8 إجراءات الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حيث قامت بتوزيع أداة الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستمارات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، حيث تم توزيع (180) استبانة واسترداد (120) استبانة ، وتبين للباحثة أن عدد الاستمارات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي هي (120) استبانة.

3 . 9 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستمارات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطاؤها أرقاماً معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (IBM SPSS (Statistical Package For Social Sciences). (19)

جدول (3.3): الأدوات الإحصائية المستخدمة.

ملاحظات	الأدوات الإحصائية
وصف متغيرات الدراسة الشخصية بالإضافة لعدد ونسبة الإجابات على فقرات الإستبانة	الأعداد والنسب المئوية
لتحديد درجات كل فقرة من فقرات الإستبانة بالإضافة إلى تشتتها عن الوسط الحسابي	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
نسبة الانحراف المعياري إلى الوسط الحسابي لكل فقرة	معامل الاختلاف
لبيان مدى وجود دلالات لكل فقرة من فقرات الإستبانة والدرجات الكلية	قيمة ت ومستوى الدلالة
لبيان صدق الأداة	معامل ارتباط بيرسون
لتوضيح مدى ثبات الدراسة	معادلة الثبات كرونباخ الفا

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

4 . 1 المقدمة :

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو "مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وتعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي" وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها، وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67-2.34
عالية	3.68 فأعلى

4. 2 نتائج أسئلة الدراسة:

4.2.1 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول:

مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية

النسبة المئوية	P-value	قيمة t t=2.8 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
72.6	0.000	12.3 43	20.3	0.737 46	3.6310	تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية	1
69.2	0.000	7.84 9	26.6	0.921 71	3.4604	تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية	2

69.9	0.000	7.81 8	27.8	0.972 02	3.4938	تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات	3
68.9	0.000	8.22 2	25	0.861 25	3.4464	تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة	4
70.0	0.000	9. 877	22.2	0. 7779 3	3.5014	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.50) وانحراف معياري (0.777) وهذا يدل على أن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (70%). ولقد حصل مجال تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية على أعلى متوسط حسابي ومقداره (3.63)، يليه مجال تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات بمتوسط حسابي (3.49)، ومن ثم مجال تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية بمتوسط حسابي (3.46)، يليه مجال تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة بمتوسط حسابي (3.44) وجاءت بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t t=2.8 0	P- value الدلالة	النسبة المئوية
1	تراعي عدد الشرائح الضريبية مبدأ تصاعدي الضريبة.	3.90	0.715	18.3	16.8 58	0.000	78.0
2	يتوفر عدد كافٍ من الشرائح الضريبية.	3.80	0.875	23.0	12.5 13	0.000	76.0
3	تراعي النسب الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية.	3.65	0.993	27.2	9.37	0.000	73.0

		9				
72.6	0.000	7.99	31.2	1.131	3.63	7 تلائم النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) دخول المكلفين المرتفعة.
70.6	0.000	7.69	29.6	1.045	3.53	5 تراعي النسب الضريبية قدرات المكلفين المالية.
70.2	0.000	7.36	30.0	1.053	3.51	6 تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) دخول المكلفين المنخفضة.
68.0	0.000	6.36	30.4	1.032	3.40	4 تتناسب الضريبة المفروضة وحجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة.
72.6	0.000	12.3	20.3	0.737	3.6310	الدرجة الكلية
		43		46		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.63) وانحراف معياري (0.737)، وبنسبة مئوية (72.6%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (20.3%)، وهذا يدل على أن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن فقرتين جاءتا بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " تراعي عدد الشرائح الضريبية مبدأ تصاعدي الضريبة " على أعلى متوسط حسابي (3.90) وبمعامل اختلاف بنسبة (18.3%)، يليها فقرة " يتوفر عدد كافي من الشرائح الضريبية " بمتوسط حسابي (3.80) وبمعامل اختلاف بنسبة (23%)، وحصلت الفقرة " تتناسب الضريبة المفروضة وحجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة " على أقل متوسط حسابي (3.40) وبمعامل اختلاف بنسبة (30.4%)، يليها الفقرة " تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) دخول المكلفين المنخفضة " بمتوسط حسابي (3.51) وبمعامل اختلاف بنسبة (30%) ، حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية

النسبة المئوية	P-value الدلالة	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
74.4	0.000	9.450	28.6	1.063	3.72	تلائم الإعفاءات الضريبية دخول المكلفين.	1
72.6	0.000	8.388	29.7	1.077	3.63	تلائم الإعفاءات الضريبية قدرات المكلفين المالية.	5
72.0	0.000	7.539	32.3	1.162	3.60	تراعي الإعفاءات الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية.	3
71.4	0.000	7.301	32.2	1.150	3.57	تعتبر الإعفاءات الضريبية كافية.	2
70.6	0.000	6.894	32.6	1.152	3.53	تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي عن المكلفين.	6
70.4	0.000	6.608	33.8	1.188	3.52	يعزز إعفاء مساهمة الموظف في صناديق التقاعد، الادخار، التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي من الضريبة من قيم العدالة الضريبية.	10
69.2	0.000	6.110	34.1	1.180	3.46	تعتبر الإعفاءات الضريبية للمكلفين عادلة.	4
68.6	0.000	6.67	29.9	1.026	3.43	يساهم الإعفاء السنوي المتمثل بإعفاء الإقامة للمكلف الطبيعي بتحقيق العدالة الضريبية لذوي	8

		2				الدخول المنخفضة.
66.6	0.000	5.12 5	34.2	1.140	3.33	9 تعتبر شروط إعفاء المواصلات للموظفين منصفةً.
66.2	0.000	4.55 8	36.9	1.222	3.31	11 يعتبر قيمة وشروط إعفاء شراء أو بناء سكن كافياً.
65.8	0.000	4.88 3	33.5	1.103	3.29	7 تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين.
63.2	0.002	3.21 0	38.7	1.223	3.16	12 يعتبر قيمة وشروط إعفاء الطالب جامعي كافياً.
69.2	0.000	7.84 9	26.6	0.921 71	3.46 04	الدرجة الكلية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.46) وانحراف معياري (0.921)، ونسبة مئوية (69.2%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (26.6%)، وهذا يدل على أن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن فقرة واحدة جاءت بدرجة عالية و(11) فقرة جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " تلائم الإعفاءات الضريبية دخول المكلفين " على أعلى متوسط حسابي (3.72) وبمعامل اختلاف بنسبة (28.6%)، ويليهما فقرة " تلائم الإعفاءات الضريبية قدرات المكلفين المالية " بمتوسط حسابي (3.63) وبمعامل اختلاف بنسبة (29.7%) ، وحصلت الفقرة " يعتبر قيمة وشروط إعفاء الطالب جامعي كافي " على أقل متوسط حسابي (3.16) وبمعامل اختلاف بنسبة (38.7%)، يليها الفقرة " تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين " بمتوسط حسابي (3.29) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.5%)، حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

النسبة المنوية	P- value الدلالة	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط ط الحسابي	الفقرات	الرقم
72.2	0.000	8.87 0	27.6	0.998	3.61	تساهم التنزيلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين.	2
70.6	0.000	7.69 0	29.6	1.045	3.53	تساهم التنزيلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين.	1
68.6	0.000	6.27 5	32.2	1.106	3.43	تراعي التنزيلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين.	3
68.0	0.000	5.69 0	34.0	1.155	3.40	يعتبر تعديل دائرة الضريبة لبعض التنزيلات عادلا ومنطقيا.	4
69.9	0.000	7.81 8	27.8	0.972 02	3.49 38	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.49) وانحراف معياري (0.972)، وبنسبة مئوية (69.9%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (27.8%)، وهذا يدل على أن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة

نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، وبدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " تساهم التنازلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين " على أعلى متوسط حسابي (3.61) وبمعامل اختلاف بنسبة (27.6%)، يليها فقرة " تساهم التنازلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين " بمتوسط حسابي (3.53) وبمعامل اختلاف بنسبة (29.6%)، وحصلت الفقرة " يعتبر تعديل دائرة الضريبة لبعض التنازلات عادلا ومنطقيا " على أقل متوسط حسابي (3.40) وبمعامل اختلاف بنسبة (34%)، يليها الفقرة " تراعي التنازلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين " بمتوسط حسابي (3.43) وبمعامل اختلاف بنسبة (32.2%)، حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

النسبة المئوية	P-value الدلالة	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
71.2	0.000	7.00 0	33.3	1.187	3.56	يزيد التقسيط في دفع ضريبة الدخل السنوية من الالتزام المكلفين.	7
70.0	0.000	6.78 5	32.3	1.130	3.50	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين.	1
69.6	0.000	7.10 8	30.3	1.053	3.48	تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مواعيد دخل المكلفين.	4
69.4	0.000	6.59 6	31.9	1.107	3.47	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة مع مواعيد تحصيل الدخل لدى المكلفين.	2
69.2	0.000	6.56 1	31.8	1.099	3.46	تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد.	5
66.6	0.000	5.33 6	32.9	1.095	3.33	يعتبر اقتطاع الضريبة من المنبع (منبع الدخل) مناسباً مع دخل المكلف.	3

6	تعتبر الغرامات التي تدفع نتيجة تأخر المكلفين عن دفع الضريبة رادعة.	3.33	1.175	35.3	4.89	0.000	66.6
68.9	الدرجة الكلية	3.44	0.861	25	8.22	0.000	68.9
		64	25		2		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.44) وانحراف معياري (0.861)، ونسبة مئوية (68.9%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (25%)، وهذا يدل على أن مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة "يزيد التقسيط في دفع ضريبة الدخل السنوية من الالتزام المكلفين" على أعلى متوسط حسابي (3.56) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.3%)، ويلبها فقرة "تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين" بمتوسط حسابي (3.50) وبمعامل اختلاف بنسبة (32.3%)، وحصلت الفقرة "تعتبر الغرامات التي تدفع نتيجة تأخر المكلفين عن دفع الضريبة رادعة" والفقرة "يعتبر اقتطاع الضريبة من المنبع (منبع الدخل) مناسباً مع دخل المكلف" على أقل متوسط حسابي (3.33) وبمعامل اختلاف بنسبة (35.3%) و(32.9%)، يليها الفقرة "تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد

الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد " بمتوسط حسابي (3.46) وبمعامل اختلاف بنسبة (31.8%) ،حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني:

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من

وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد عينة الدراسة على مجالات الإستبانة التي تعبر عن أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون

ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في

المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق

العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في

الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

الرقم	الفقرات	المتوسط ط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t t=2.8	P- value	النسبة المئوية
1	أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية بالحد من التهرب الضريبي	3.31	0.955	28.8	5.92	0.000	66.3
		67	99	0			
2	أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية بالحد	3.34	0.970	29	6.13	0.000	66.9

		2		21	31	من التهرب الضريبي	
70.1	0.000	7.51	29.4	1.029	3.50	أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات بالحد من التهرب الضريبي	3
		3		74	63		
70.0	0.000	7.57	28.9	1.012	3.50	أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة بالحد من التهرب الضريبي	4
		6		19	0		
67.9	0.000	7.	26.6	0.903	3.39	الدرجة الكلية	
		192		36	31		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.39) وانحراف معياري (0.903) وهذا يدل على أن أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (67.9%)، ولقد حصل مجال أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات بالحد من التهرب الضريبي على أعلى متوسط حسابي ومقداره (3.506)، يليه مجال أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة بالحد من التهرب الضريبي بمتوسط حسابي (3.50)، ومن ثم مجال أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية بالحد من التهرب الضريبي بمتوسط حسابي (3.34)، يليه مجال أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية بالحد من التهرب الضريبي بمتوسط حسابي (3.31) وجاءت بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

النسبة المئوية	P-value	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
68.4	0.00 0	5.9 16	33.4	1.14 2	3.4 2	تراعي النسب (الشرائح الضريبية) لمبدأ التصاعدية يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	2
68.4	0.00 0	5.3 30	37.0	1.26 7	3.4 2	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) لدخول المكلفين المنخفضة مما يساهم بالحد من التهرب	5

						الضريبي.	
67.8	0.00 0	5.7 62	33.2	1.12 5	3.3 9	تلائم النسب الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	4
66.4	0.00 0	5.3 34	32.0	1.06 1	3.3 2	تلائم النسب (الشرائح الضريبية) لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	1
65.8	0.00 0	4.3 46	37.7	1.23 9	3.2 9	تراعي النسبة الضريبية المفروضة على المكلفين المعنويين ظروفهم الاقتصادية يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	9
65.6	0.00 0	4.5 46	34.9	1.14 5	3.2 8	يلتزم مدى كل شريحة من الشرائح الضريبية لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	7
65.6	0.00 0	4.8 07	33.6	1.10 1	3.2 8	توجد نسبة ضريبية ثابتة على دخل كافة المكلفين المعنويين يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	8
65.0	0.00 0	4.3 55	34.8	1.13 2	3.2 5	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) لدخول المكلفين المرتفعة مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	6
64.2	0.00 0	3.9 09	35.6	1.14 4	3.2 1	يعتبر عدد الشرائح الضريبية كافي مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3
66.3	0.00 0	5.9 20	28.8	0.95 599	3.3 167	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.31) وانحراف معياري (0.955) وبنسبة مئوية (66.3%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (28.8%)، وهذا يدل على أن درجة أثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسبة والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (7.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " تراعي النسب (الشرائح الضريبية) لمبدأ التصاعدية يساهم بالحد من التهرب الضريبي " والفقرة " تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) لدخول المكلفين المنخفضة مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أعلى متوسط حسابي (3.42) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.4%)، (37%)، ويليهما فقرة " تلائم النسب الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.39) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.2%)، وحصلت الفقرة " يعتبر عدد الشرائح الضريبية كافي مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أقل متوسط حسابي (3.21) وبمعامل اختلاف بنسبة (35.6%)، يليها الفقرة " تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) لدخول المكلفين المرتفعة مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.25) وبمعامل اختلاف بنسبة (34.8%) ، حيث يلاحظ وجود تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value	النسبة المئوية
2	تراعي الإعفاءات الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3.45	1.076	31.2	6.61	0.000	69.0
5	تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3.43	1.221	35.6	5.60	0.000	68.6

1	يساهم كفاية الإعفاءات الضريبية بالحد من التهرب الضريبي.	3.37	1.069	31.7	9	5.80	0.000	67.4
3	تساهم عدالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين بالحد من التهرب الضريبي.	3.36	1.060	31.5	3	5.77	0.000	67.2
6	تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3.26	1.254	38.5	5	4.00	0.000	65.2
4	تلائم الإعفاءات الضريبية لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3.20	1.149	35.9	2	3.81	0.000	64.0
	الدرجة الكلية	3.34	0.970	29	2	6.13	0.000	66.9
		31	21					

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.34) وانحراف معياري (0.970) وبنسبة مئوية (66.9%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (29%)، وهذا يدل على أن درجة أثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (8.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " تراعي الإعفاءات الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على

أعلى متوسط حسابي (3.45) وبمعامل اختلاف بنسبة (31.2%)، يليها فقرة " تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.43) وبمعامل اختلاف بنسبة (35.6%)، وحصلت الفقرة " تلائم الإعفاءات الضريبية لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أقل متوسط حسابي (3.20) وبمعامل اختلاف بنسبة (35.9%)، يليها الفقرة " تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.26) وبمعامل اختلاف بنسبة (38.5%)، حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

النسبة المئوية	P-value	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
70.4	0.000	6.729	33.2	1.167	3.52	تساهم التنازلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	2
70.4	0.000	7.089	31.5	1.108	3.52	تراعى التنازلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	3
70.0	0.000	7.394	29.6	1.037	3.50	تقبل دائرة الضريبة بعض التنازلات نظرا لعدالتها ومنطقيتها مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	4
69.8	0.000	6.454	33.6	1.174	3.49	تساهم التنازلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	1
70.1	0.000	7.513	29.4	1.029	3.50	الدرجة الكلية	
				74	63		

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنازلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8)

لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد

من التهرب الضريبي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.50) وانحراف معياري (1.02) وبنسبة

مئوية (70.1%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (29.4%)، وهذا يدل على أن درجة أثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (9.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " تساهم التنزيلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " والفقرة " تراعي التنزيلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أعلى متوسط حسابي (3.52) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.2%) و (31.5%)، ويليهما فقرة " تقبل دائرة الضريبة بعض التنزيلات نظرا لعدالتها ومنطقيتها مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.50) وبمعامل اختلاف بنسبة (29.6%)، وحصلت الفقرة " تساهم التنزيلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أقل متوسط حسابي (3.49) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.6%) حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون

ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر

الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق

العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011

وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب

الضريبي

النسبة المئوية	P-value	قيمة t t=3.0 0	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
72.8	0.000	7.76 9	32.6	1.187	3.6 4	يدفع المكلفين الغرامات نتيجة تأخرهم عن دفع الضريبة يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	5
71.6	0.000	7.15 5	33.5	1.199	3.5 8	تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	4
70.6	0.000	6.76 4	33.7	1.188	3.5 3	خصم الضريبة من المنبع (أصل الدخل) يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	2
69.4	0.000	6.26 2	33.6	1.166	3.4 7	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	1
65.6	0.000	4.38	36.2	1.188	3.2	تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مع	3

		0			8	مواعيد دخل المكلفين يساهم بالحد من التهرب الضريبي.
70.0	0.000	7.57	28.9	1.012	3.5	الدرجة الكلية
		6		19	00	

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.50) وانحراف معياري (1.012) وبنسبة مئوية (70%)، وبمعامل اختلاف بنسبة (28.9%)، وهذا يدل على أن درجة أثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، ويدل معامل الاختلاف على وجود تشتت لتوزيع التكرارات بدرجة كبيرة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (10.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " يدفع المكلفين الغرامات نتيجة تأخرهم عن دفع الضريبة يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أعلى متوسط حسابي (3.64) وبمعامل اختلاف بنسبة (32.6%)، يليها فقرة " تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.58) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.5%)، وحصلت الفقرة " تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مع مواعيد دخل المكلفين يساهم بالحد من التهرب الضريبي " على أقل متوسط حسابي (3.28) وبمعامل اختلاف بنسبة (36.2%)، يليها الفقرة " تلائم مواعيد

تحصيل الضريبة لظروف المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي " بمتوسط حسابي (3.47) وبمعامل اختلاف بنسبة (33.6%)، حيث يلاحظ تشتت كبير لتوزيع التكرارات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثالث:

هل تختلف إجابات المبحوثين حول أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي حسب متغيرات المسمى الوظيفي؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المسمى الوظيفي
3.3598	0.84907	11	مدير دائرة
3.1000	1.08237	5	رئيس قسم
3.4078	0.89194	80	مأمور تقدير
3.4583	0.81266	11	مدقق

1.25847	3.3042	10	موظف جباية
0.59073	3.6667	3	نائب مدير

يلاحظ من الجدول رقم (11.4) وجود فروق ظاهرية في أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (18.4):

جدول(12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.809	5	0.162	0.192	0.965
داخل المجموعات	96.301	114	0.845		
المجموع	97.110	119			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.192) ومستوى الدلالة (0.965) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في اختلاف آراء الباحثين في تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

نتائج فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يساهم قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

قامت الباحثة باستخراج قيم ت المحسوبة ومقارنتها بقيمة ت الجدولية لفحص مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

جدول (13.4): قيم ت والدلالة الاحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t t=2.8 0	P-value الدلالة	النسبة المئوية
1	تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية	3.631 0	0.737 46	20.3	12.34 3	0.000	72.6
2	تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية	3.460 4	0.921 71	26.6	7.849	0.000	69.2
3	تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات	3.493 8	0.972 02	27.8	7.818	0.000	69.9

الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
4	تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة	3.446	0.861	25	8.222	0.000
		4	25			
الدرجة الكلية		3.	0.	22.2	9.877	0.000
		5014	77793			
						68.9

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع المجالات وكذلك الدرجة الكلية للمجالات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة .

الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تساهم النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (14.4): نتائج اختبار "ت" للفقرات المتعلقة بمساهمة النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

0.000	119	13.793	0.71	3.90	120	تراعي عدد الشرائح الضريبية مبدأ تصاعديّة الضريبة
0.000	119	10.011	0.88	3.80	120	يتوفر عدد كافي من الشرائح الضريبية
0.000	119	7.172	0.99	3.65	120	تراعي النسب الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية
0.000	119	4.245	1.03	3.40	120	تناسب الضريبة المفروضة وحجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة
0.000	119	5.593	1.04	3.53	120	تراعي النسب الضريبية قدرات المكلفين المالية
0.000	119	5.287	1.05	3.51	120	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) دخول المكلفين المنخفضة
0.000	119	6.055	1.13	3.63	120	تلائم النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) دخول المكلفين المرتفعة
0.000	119	9.372	0.73	3.63	120	الدرجة الكلية للمحور

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع الفقرات وكذلك الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية الثانية: لا تساهم الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (15.4): نتائج اختبار "ت" لل فقرات المتعلقة بمساهمة الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
تلائم الإعفاءات الضريبية دخول المكلفين.	120	3.72	1.06	7.388	119	0.000
تعتبر الإعفاءات الضريبية كافية.	120	3.57	1.15	5.396	119	0.000
تراعي الإعفاءات الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية.	120	3.60	1.16	5.654	119	0.000
تعتبر الإعفاءات الضريبية للمكلفين عادلة.	120	3.46	1.18	4.254	119	0.000
تلائم الإعفاءات الضريبية قدرات المكلفين المالية.	120	3.63	1.08	6.355	119	0.000
تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي عن المكلفين.	120	3.53	1.15	4.992	119	0.000
تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين.	120	3.29	1.10	2.897	119	0.004
يساهم الإعفاء السنوي المتمثل بإعفاء الإقامة للمكلف الطبيعي بتحقيق العدالة الضريبية لذوي الدخل المنخفضة.	120	3.43	1.03	4.537	119	0.000
تعتبر شروط إعفاء المواصلات للموظفين منصفاً.	120	3.33	1.14	3.203	119	0.002
يعزز إعفاء مساهمة الموظف في صناديق التقاعد، الادخار، التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي من الضريبة من قيم العدالة الضريبية.	120	3.52	1.19	4.764	119	0.000
يعتبر قيمة وشروط إعفاء شراء أو بناء سكن	120	3.31	1.22	2.765	119	0.007

						كافي.
0.159	119	1.418	1.22	3.16	120	يعتبر قيمة وشروط إعفاء الطالب جامعي كافي.
0.000	119	5.472	0.92	3.46	120	الدرجة الكلية للمحور

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع الفقرات (باستثناء فقرة واحدة) وكذلك الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا تساهم التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (16.4): نتائج اختبار "ت" للفقرات المتعلقة بمساهمة التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
تساهم التنزيلات المقبولة ضريبياً بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين.	120	3.53	1.04	5.593	119	0.000
تساهم التنزيلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين.	120	3.61	1.00	6.675	119	0.000
تراعي التنزيلات المقبولة قبولاً ضريبياً كاملاً للظروف الاقتصادية للمكلفين.	120	3.43	1.11	4.293	119	0.000

0.000	119	3.793	1.16	3.40	120	يعتبر تعديل دائرة الضريبة لبعض التتزيلات عادلا ومنطقيا.
0.000	119	5.564	0.97	3.49	120	الدرجة الكلية للمحور

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع الفقرات وكذلك الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن التتزيلات في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا تساهم إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (17.4): نتائج اختبار "ت" للفقرات المتعلقة بمساهمة إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين.	120	3.50	1.13	4.846	119	0.000
تلائم مواعيد تحصيل الضريبة مع مواعيد تحصيل الدخل لدى المكلفين.	120	3.47	1.11	4.617	119	0.000
يعتبر اقتطاع الضريبة من المنبع (منبع الدخل) مناسباً مع دخل المكلف.	120	3.33	1.09	3.335	119	0.001
تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مواعيد دخل	120	3.48	1.05	5.028	119	0.000

المكلفين .						
0.000	119	4.568	1.10	3.46	120	تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد.
0.003	119	3.030	1.18	3.33	120	تعتبر الغرامات التي تدفع نتيجة تأخر المكلفين عن دفع الضريبة رادعة.
0.000	119	5.154	1.19	3.56	120	يزيد التقسيط في دفع ضريبة الدخل السنوية من الالتزام المكلفين.
0.000	119	5.678	0.86	3.44	120	الدرجة الكلية للمحور

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع الفقرات وكذلك الدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

قامت الباحثة باستخراج قيم (R Square) والدلالة الاحصائية لفحص مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

جدول (18.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

المجالات	قيمة Beta	R Square	الدالة الإحصائية
تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية)	0.536	0.287	0.000
تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات	0.711	0.506	0.000
تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات	0.642	0.412	0.000
تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة	0.799	0.638	0.000
الدرجة الكلية	0.672	0.460	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.

فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته زاد ذلك الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح. ونلاحظ أن (46%) من أفراد عينة الدراسة أثار تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات في الحد من التهرب الضريبي عندهم.

الفرضيات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (19.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

المتغير	قيمة Beta	R Square	الدلالة الإحصائية
تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية)	0.536	0.287	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح. ونلاحظ أن (28.7%) من أفراد عينة الدراسة أثار تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) في الحد من التهرب الضريبي عندهم.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (20.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

المتغير	قيمة Beta	R Square	الدلالة الإحصائية
تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات	0.711	0.506	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح. ونلاحظ أن (50.6%) من أفراد عينة الدراسة أثر تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات في الحد من التهرب الضريبي عندهم.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011

وتعدلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (21.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

المتغير	قيمة Beta	R Square	الدالة الإحصائية
تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات	0.642	0.412	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح. ونلاحظ أن (41.2%) من أفراد عينة الدراسة أثر تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في الحد من التهرب الضريبي عندهم.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

جدول (22.4): نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات
 تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من
 التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية .

المتغير	قيمة Beta	R Square	الدالة الإحصائية
تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة	0.799	0.638	0.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)
 بين تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني
 رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر
 الضريبية في المحافظات الشمالية .

فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات
 تحصيل الضريبة المتبعة زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح. ونلاحظ أن (63.8%) من
 أفراد عينة الدراسة أثار تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في الحد من
 التهرب الضريبي عندهم.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات:

1.5 مناقشة نتائج الأسئلة:

تبين أن مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي 3.50 وبنسبة مئوية 70%، حيث تبين انه مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب (الشرائح الضريبية) من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي 3.63 وبنسبة مئوية 72.6%، و بالإعفاءات الضريبية جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي 3.46 ، ونسبة مئوية 69.2% ، وبالتنزيلات جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي 3.49 ، و بالنسبة مئوية 69.9%، وبإجراءات تحصيل الضريبة جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي 3.44 ، وبنسبة مئوية 68.9%.

وتبين أيضاً أن هناك أثراً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي 3.39 وبنسبة مئوية 67.9% ، حيث تبين أن هناك أثر لتحقيق العدالة الضريبية بالنسبة و الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.31 ونسبة مئوية

66.3% ، وبالإعفاءات بدرجة متوسطة، حيث كان المتوسط الحسابي 3.34 ، و نسبة مئوية بلغت 66.9% ، وبالتنزيلات بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.50 ، بنسبة مئوية 70.1% ، وبإجراءات تحصيل الضريبة بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي 3.50 ، ونسبة مئوية 70% .

كما تبين أيضا انه لا يوجد اختلاف لإجابات المبحوثين بين تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية و الحد من التهرب الضريبي يعزى لمتغير المسمى الوظيفي ، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.965) .

2.5 مناقشة نتائج الفرضيات :

وتبين أن جميع المجالات والدرجة الكلية للمجالات دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، حيث تبين إن النسب (الشرائح الضريبية) في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية و أن الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية ، كما تبين أن التنزيلات في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية وأيضا إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل تساهم في تحقيق العدالة الضريبية، وبذلك ترفض الفرضيات الصفرية وتقبل الفرضيات البديلة .

أما بالنسبة إلى مدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحقيق العدالة الضريبية

في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته زاد ذلك الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح، حيث تبين وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في النسب (الشرائح الضريبية) زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح ،أما في الإعفاءات فقد وجدت علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في الإعفاءات زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح ، كما تبين تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من خلال وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في التنزيلات زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح ، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من خلال العلاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما زادت درجة تحقيق العدالة الضريبية في إجراءات تحصيل الضريبة المتبعة زاد الحد من التهرب الضريبي والعكس صحيح.

3.5 التوصيات :

1. يجب أن تتناسب حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة ونسبة الضريبة المفروضة على المكلفين ، وان تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) دخول المكلفين المنخفضة وخصوصا الفقراء ذوي الدخل المحدود لتحقيق العدالة الضريبية .
2. ضرورة إجراء بعض التعديلات التي يتم من خلالها إعادة دراسة بنود القانون الضريبي بما يخص زيادة قيمة إعفاء الطالب الجامعي ، والأخذ بعين الاعتبار رضا المكلفين عن الإعفاءات الضريبة الممنوحة لهم .
3. على المشرع الضريبي أن يأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تجريها دائرة الضريبة لبعض التنزيلات بحيث تكون هذه التعديلات عادلة ومنطقية ، وان تراعي التنزيلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا الظروف الاقتصادية للمكلفين.
4. العمل على زيادة قيمة الغرامات التي تدفع نتيجة تأخر المكلفين عن دفع الضريبة حتى تكون رادعة للمتأخرين عن دفع الضريبة بموعدها المحدد .
5. زيادة عدد الشرائح الضريبية، بحيث تتفاوت النسب الضريبية وفقاً للدخول كي تساهم بالحد من التهرب الضريبي وتحقيق العدالة من صياغتها، و العمل على توزيع العبء الضريبي وفقاً للقدرات المالية والقدرة على التحمل بالإضافة إلى مراعاة النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) لدخول المكلفين المرتفعة سيساهم بالحد من التهرب الضريبي
6. يجب أن تلائم الإعفاءات الضريبية لقدرات المكلفين المالية حيث تلعب دوراً ملموساً في الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تحقيق الإعفاءات الضريبية لرضا المكلفين سيساهم بالحد من التهرب الضريبي.

7. تأكد المشرع من مساهمة التنازلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين يساهم بالحد من التهرب الضريبي.

8. ضرورة إتباع الدوائر الضريبية إجراءات سهلة وبسيطة عند تحصيل الضريبة بالإضافة إلى ان تحصيلها بالوقت الذي يلائم مواعيد دخل المكلفين (عند تحقيق الربح أو تحقيق الدخل) يساهم بالحد من التهرب الضريبي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو حشيش ، خليل عواد ،(2004) ، الطبعة الاولى ، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع
- أبو خلف ، فهد ، (2007) ، حوافز ضريبية الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ، رقم (1) لسنة 1998 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخليل ، الخليل ، فلسطين .
- أبو ميالة، مؤيد، (2006)، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو نصار ،محمد ، (2020)،محاسبة الضرائب الدخل والمبيعات، دائرة المكتبة الوطنية .
- الأطرش ،عصام ، وآخرون ،(2019)،آليات مكافحة جرائم التهرب الضريبي في محافظة بيت لحم من وجهة نظر ذوي الاختصاص
- الخطيب ، خالد (2000) ، التهرب الضريبي ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد 16 ، عدد 2 .
- امين ، ايمان ،(2016)،الآليات القانونية للحد من التهرب الضريبي.
- البدوي، عبد الجليل وآخرون ، (2014)، حالة الأنظمة الضريبية في مصر، تونس،شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.
- التايه، هشام (2004)، النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الحاج، طارق (2011)، ملخص مادة قضايا ضريبية معاصرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الزبيدي، عبد الباسط، (2007)، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي، التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية (دراسة مقارنة)، دار الحامد للنشر والتوزيع .

الزعيبي، عبدالله واخرون (2013)، أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، محل المنارة للبحوث والدراسات، مجلد 19، عدد 4، ص 9-36.

السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (2010)، التهرب الضريبي: مفهومه، أبعاده، صورته، العقوبات المقررة.

الدايم، دعاء، (2018)، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الدحلة، سمر (2017) التحديات والإشكاليات في مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي، ضريبة الدخل، منشورات وزارة المالية، رام الله، فلسطين.

الشوابكة، سالم، (2015)، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الشوابكة، سالم، (2005)، الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل وطرائق تجنبه مع دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (21)، العدد الثاني، دمشق، سوريا.

الصعيدي، عبدالله، (2007) ، علم المالية العامة :النفقات العامة -الإيرادات العامة-الموازنة العامة، القاهرة ، دار النهضة العربية.

العدي، إبراهيم (2015)، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد (1)، دمشق، سوريا.

العلي، عادل ، (2011)،المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دارالحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

العيد، صالح، (2011)، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

العمور، سالم،(2007) ،مجلة الجامعة الإسلامية عزة.

الغانم فوزي،(2011) المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة- ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

الكعبي يوسف ، (2019)،جريمة التهرب الضريبي في التشريع الاماراتي.

المغربي، أسامة، (2004)، "تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وآثارها الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

النعامي على ، واخرون (2014)، أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين،

الهلاي، علي هادي، (2004) تفسير قوانين الضرائب المباشرة في العراق، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.

الياس ، قصابي (2018) ، التهرب الضريبي الدولي واليات مكافحته ، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، عدد 26 ، ص 1-12 .

بدوي، محمد عباس (2005) المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر .

بشر، رفيق (2006) دراسة مقارنة أثر الإعفاءات العائلية والشخصية في تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004 والأردني رقم 25 لسنة 1964، بحث غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

بن سنوسي، ليلي، ومسعودة، جديدة، (2013)، الضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المركز الجامعي، البويرة، الجزائر .
خلف، فليج، (2008)، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان.

جامعة القدس المفتوحة، 2015، محاسبة ضريبة الدخل، طبعة السابعة، عمان.

جردات، ايمن، (2017)، أثر التعديلات التي تمت على قانون ضريبة الدخل خلال عامي 2014 و 2015 على تشجيع الاستثمار وتحقيق العدالة الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

جمام، محمود (2010)، النظام الضريبي آثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر .

جمعة ، محمد عبدالله (2015) ، التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في مدينة جنين ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

حسين ،كمال (2018)التهرب الضريبي في العراق الأسباب والحلول.

- حطيط ، رنا حسين ، (2015)، العدالة الضريبية على القيمة المضافة المطبقة في فلسطين،.
- حمد الله، مؤيد (2005) دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حمد، حسين، (2005)، الربط الضريبي وأثره على عدالة النظام الضريبي بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- حميض، حنين، (2006)، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 2005 - 1995) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حوسو، محمد محمود، (2006) دور التشريع الضريبي في تنفيذ أهداف السياسة المالية الفلسطينية، منشورات مكتب حوسو لتدقيق الحسابات، طولكرم، فلسطين.
- حيدر رشيد (2020) ، دور التهرب الضريبي لأنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية في الجزائر .
- حيدر سهر ، (2018)، التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآليات مكافحته.
- خصاونة ، سعيد جهاد (2010) ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان .
- داود ،فادي،(2015)،مدى تطابق تعليمات ضريبة الدخل مع القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- دقة، عبد الرحمن، (2003)، العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- رجب ، لؤي ، (2018)، العبء الضريبي من منظور العدالة الضريبية.

رحال ،أكرم ،(2018) ، الضرائب في فلسطين بين التشريع والتطبيق،دار الشروق للنشر والتوزيع ،رام الله ، فلسطين .

سلفيتي، عبد الرحمن، (2004)، تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

سليم، إياد، (2005)، أثر الإعفاءات الضريبية على حجم الأسرة في فلسطين "الشخصية والعائلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شاهين ، محمد يوسف اسعد ،(2017)، أثر قرار بقانون رقم (8) وتعديلاته على الالتزام الضريبية للمكلفين من جهات نظر معدي الإقرار الضريبية.

شبيطة، هاني، (2006) حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية و ضمانات المكلفين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

صرموك ،جمال ،(2019) ،جريمة التهرب الضريبي واليات مكافحتها في القانون الجزائري .

ضيف ،مسعودة ، وآخرون ،(2019) ،الحصر الضريبي كآلية للحد من التهرب الضريبي : دراسة ميدانية لولاية الوادي .

طالب ، محمد ،(2018)، مفهوم التهرب الضريبية وأثاره في المجتمع.

طرشي ابراهيم ، التهرب الضريبي وآليات مكافحته ، مذكرة لنيل الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2015

عاكوم ، محمد ،(2019)،التهرب الضريبي المفهوم، الأسباب، الأساليب، الانعكاسات،المكافح،

عبد الخفاجي، عبد الامير لطيف، (2017)، الإعفاء الضريبية وأثرها بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

عبد الكريم نصر، وآخرون، (2015)، "دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011 وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموازنة العامة والإصلاح الضريبي، أوكسفامنوفب، رام الله، فلسطين.

عرباسي، زياد، (2008)، عدالة الضريبة من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال المحافظات الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

العشي، سليمان (2006)، أثار وأسباب التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، بيرزيت، جامعة بيرزيت.

عقيل كاظم، (2019)، التهرب الضريبي وأثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه.

علاونة، عاطف، (2014)، نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها - قراءة معاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

علي، خالد، (2019)، مبدأ قانونية الضرائب، ضرائب المبيعات نموذجاً.

عليمات، خالد (2012)، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة المنارة، المجلد (9)، العدد (2)، عمان، الأردن.

عوض، أحمد، (2017)، السياسات الضريبية والعدالة الضريبية في الأردن.

قاروط ، نادره ،(2018)،مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قاسم ، صلاح محمد (2003) ، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين

قباجة، احمد، (2011) النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإثراء، رام الله، فلسطين.

قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن الضريبة على الدخل الفلسطيني.

قرموش ليندة : جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري ، مذكرة بن شهادة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2014 .

مالك، أحمد، (2017)، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، بغداد، العراق.

محمد حسين ،(2014)،الجريمة الضريبية والقضاء المختص وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964.

مختار نصر الله، واخرون (2018) النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، عمان، الأردن.

مساعده ، عبد الله ،(2015)، أثر التعديلات على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم(28) لسنة 2009 على الالتزام الضريبية لدي قطاع الخدمات، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الأردنية.

مسيّف، جميل (2017) النظام الضريبي الفلسطيني وثقافة التهريب، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

مهاني معالي ، سامح (2015) ، معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

مهنا، محمد (2013)، إشكالية تفسير القوانين الضريبية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

مهيوبي، مراد، (2014)، إجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية؟

موسى، عمرو، (2006)، ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ناصر عبد الكريم، فراس جابر، (2018)، مؤشر العدالة الضريبية.

نجاة، مسمش ، وآخرون، (2020)، دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر .

نشوان، اسكندر، (2017) إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد (21)، العدد (1)، غزة، فلسطين.

ياسر، عبد الرحمن، (2014). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، رابطة الجامعيين ، فلسطين.

يدك، إبراهيم، (2006)، "العدالة الاجتماعية في قانوني ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة

2004 والأردني رقم 25 لسنة 1964 (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

يوسف قاشي، (2018)، إشكالية تحقيق العدالة الضريبية في النظم الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر .

المراجع الأجنبية:

(Abba Ya'u , 2019), **Trust as Moderating Variable in the Relationship between Fairness Perceptions and Voluntary Tax Compliance in Nigeria .**

Alkhatib and Abu Marya , (2020) **The Impact of Corruption in Encouraging the Crime of Income Tax Evasion among the Palestinian SMEs .**

ferry barineka, (2017),**Adebimpe O Umoren Visualize tax equity and tax compliance with personal income in Rivers State.**

Hoanousek, Jan, and Palda, Filip. (2004). **Quality of Government and other Transition Countries.** Services and the Civic Duty To pay Taxe.

Lejour, (2020), **Offshore Tax Evasion and Wealth Inequality Evidence from a Tax Amnesty in the Netherlands.**

Picur, Ronald D. ; Riahi – Belkaoui, Ahmed,(2006) **the Impact of Bureaucracy, Corruption and Tax Compliance.** The Review of Accounting and Finance, US, Vol.

Pratiwi and Prabowo, (2019), **Justice and Tax Discrimination Against Tax Evasion, Perceptions of Individual Taxpayers.**

Rahhal, (2014), **The Reasons of Tax Evasion in Palestine: View of Tax Managers in Income Tax Department.**

Saro and Bori,(2017), **The Perception of Tax Fairness and Personal Income Tax Compliance of Smes in Rivers State.**

Setiawan, (2019), Analysis of Factors Affecting Individual Taxpayer's Compliance.

Shiferaw, (2020) **Determinants of Voluntary Tax Compliance (The Case Category A and B Taxpayers in Dire Dawa Administration.**

Stanescu , (2018) , **THE PHENOMENON OF TAX EVASION AND THE NEED TO COMBAT TAX EVASION.**

Tan and Pradita, (2020),The Influence of Internal Factors, Sanction and Modernization Tax Administration on Corporate Taxpayer Compliance.

الملاحق

ملحق رقم (1): محكمو الإستبانة:

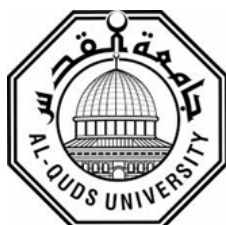
الرقم	الاسم	مكان العمل
1	الدكتور نائل العصا	جامعة القدس - أبو ديس
2	الدكتور ابراهيم عتيق	جامعة القدس - أبو ديس
3	الدكتور فراس بركات	جامعة القدس - أبو ديس
4	الدكتور عبد الفتاح السرطاوي	جامعة فلسطين التقنية - خضوري
5	الدكتور ذيب شتيه	جامعة القدس المفتوحة

ملحق رقم (2): أداة الدراسة

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس - أبو ديس

كلية الإدارة والاقتصاد



استبانة

"مدى تحقيق العدالة في قرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي "

حضرة السيد/ة المحترمين:

تحية طيبة وبعد:

بين أيديكم استبانته تتعلق بإجراء دراسة حول "مدى تحقيق العدالة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 و تعديلاته ودورها في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية " ، حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة القدس.

إن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة والجادة من جانب حضرتكم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة المرفقة بكل صدق وموضوعية .

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، علماً بأن البيانات والمعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير

الباحثة: عهد طه

إشراف: د.أكرم رحال

القسم الأول : البيانات الأولية:

الرجاء وضع علامة (x) أمام الإجابة الملائمة :

1- دائرة ضريبية الدخل في : _____

2- المسمى الوظيفي :

مدير دائرة رئيس قسم مأمور تقدير مدقق غير ذلك _____

3- الخبرة العملية:

أقل من (5 سنوات) من (5 - 10 سنوات) أكثر من (10 سنوات)

4- المؤهل العلمي :

دبلوم فأقل بكالوريوس دراسات عليا فأكثر

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (×) في مربع الإجابة التي ترونها مناسبة

المحور الأول : " العدالة الضريبية "

المجال الأول : النسب (الشرائح الضريبية) تحقق العدالة الضريبية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تراعي عدد الشرائح الضريبية مبدأ تصاعدية الضريبة.					
2	يتوفر عدد كافٍ من الشرائح الضريبية.					
3	تراعي النسب الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية.					
4	تتناسب الضريبة المفروضة وحجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة .					
5	تراعي النسب الضريبية قدرات المكلفين المالية .					
6	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) دخول المكلفين المنخفضة .					
7	تلائم النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) دخول المكلفين المرتفعة .					

المجال الثاني: الإعفاءات الضريبية الممنوحة تحقق العدالة الضريبية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلائم الإعفاءات الضريبية دخول المكلفين .					
2	تعتبر الإعفاءات الضريبية كافية .					
3	تراعي الإعفاءات الضريبية ظروف المكلفين الاقتصادية .					
4	تعتبر الإعفاءات الضريبية للمكلفين عادلة .					
5	تلائم الإعفاءات الضريبية قدرات المكلفين المالية .					
6	تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي عن المكلفين .					
7	تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين .					
8	تساهم الإعفاء السنوي المتمثل بإعفاء الإقامة للمكلف الطبيعي بتحقيق العدالة الضريبية لذوي الدخل المنخفضة.					
9	تعتبر شروط إعفاء المواصلات للموظفين منصفة .					
10	يعزز إعفاء مساهمة الموظف في صناديق التقاعد ، الادخار ، التأمين الصحي ،					

					الضمان الاجتماعي من الضريبة من قيم العدالة الضريبية.
					11 يعتبر قيمة و شروط إعفاء شراء أو بناء سكن كافياً .
					12 يعتبر قيمة وشروط إعفاء الطالب جامعي كافياً .

المجال الثالث: التنزيلات المقبولة ضريبيا تحقق العدالة الضريبية						
الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم التنزيلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين.					
2	تساهم التنزيلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين.					
3	تراعي التنزيلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين.					
4	يعتبر تعديل دائرة الضريبة لبعض التنزيلات عادلا ومنطقيا .					
المجال الرابع: إجراءات تحصيل دين الضريبة تحقق العدالة الضريبية						

الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين .					
2	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة مع مواعيد تحصيل الدخل لدى المكلفين .					
3	يعتبر اقتطاع الضريبة من المنبع (منبع الدخل) مناسباً مع دخل المكلف .					
4	تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مواعيد دخل المكلفين.					
5	تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد.					
6	تعتبر الغرامات التي تدفع نتيجة تأخر المكلفين عن دفع الضريبة رادعة .					
7	يزيد التقسيط في دفع ضريبة الدخل السنوية من الالتزام المكلفين .					

المحور الثاني : " العلاقة بين العدالة والتهرب الضريبي "

المجال الأول : عدالة النسب (الشرائح الضريبية) تساهم بالحد من التهرب الضريبي

الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلائم النسب (الشرائح الضريبية) لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
2	تراعي النسب (الشرائح الضريبية)لمبدأ التصاعديةيساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
3	يعتبر عدد الشرائح الضريبية كافيا مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
4	تلائم النسب الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية ممايساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
5	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأدنى) لدخول المكلفين المنخفضة مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
6	تراعي النسبة (الشريحة الضريبية الأعلى) لدخول المكلفين المرتفعة مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
7	يلائم مدى كل شريحة من الشرائح الضريبية					

					لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	
					توجد نسبة ضريبية ثابتة على دخل كافة المكلفين المعنويين يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	8
					تراعي النسبة الضريبية المفروضة على المكلفين المعنويين ظروفهم الاقتصادية يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	9
المجال الثاني: عدالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة تساهم بالحد من التهرب الضريبي :						
الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم كفاية الإعفاءات الضريبية بالحد من التهرب الضريبي.					
2	تراعي الإعفاءات الضريبية لظروف المكلفين الاقتصادية يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
3	تساهم عدالة الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين بالحد من التهرب الضريبي.					
4	تلائم الإعفاءات الضريبية لقدرات المكلفين المالية مما يساهم بالحد من التهرب					

					الضريبي.	
					تساهم الإعفاءات الضريبية بالتخفيف من العبء الضريبي للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	5
					تحقق الإعفاءات الضريبية رضا المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.	6
المجال الثالث: عدالة التنزيلات المقبولة ضريبيا تساهم بالحد من التهرب الضريبي :						
الرقم	الفقرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم التنزيلات المقبولة ضريبيا بتغطية معظم التكاليف التشغيلية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
2	تساهم التنزيلات في تخفيض العبء الضريبي على المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
3	تراعي التنزيلات المقبولة قبولا ضريبيا كاملا للظروف الاقتصادية للمكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
4	تقبل دائرة الضريبة بعض التنزيلات نظرا لعدالتها ومنطقيتها مما يساهم بالحد من					

					التهرب الضريبي.	
المجال الرابع: عدالة إجراءات تحصيل دين الضريبة تساهم بالحد من التهرب الضريبي :						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلائم مواعيد تحصيل الضريبة لظروف المكلفين مما يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
2	خصم الضريبة من المنبع (أصل الدخل) يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
3	تلائم مواعيد دفع سلفيات ضريبة الدخل مع مواعيد دخل المكلفين يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
4	تمنح الخصومات التشجيعية للمكلفين الذين يقومون بتسديد الضريبة المستحقة عليهم في الموعد المحدد يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					
5	يدفع المكلفون الغرامات نتيجة تأخرهم عن دفع الضريبة يساهم بالحد من التهرب الضريبي.					

شاكراً لكم حسن التعاون

فهرس الجداول

- جدول (1.2) التعديلات التي طرأت على قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل.....23
- جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (حسب سماتها الديموغرافية).....80
- جدول (2.3): معامل الثبات للمجالات.....83
- جدول (3.3): الأدوات الاحصائية المستخدمة.....85
- جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية87
- جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالنسب و الشرائح الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....89
- جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات الضريبية من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية92
- جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته في تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية95
- جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية97
- جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.....99
- جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالنسب والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريب.....101
- جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.....104

- جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالتنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.....107
- جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بإجراءات التحصيل في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية بالحد من التهرب الضريبي.....109
- جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يعزى لمتغير المسمى الوظيفي111
- جدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة لأثر تحقيق العدالة الضريبية بالإعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية يعزى لمتغير المسمى الوظيفي112
- جدول (13.4) قيم ت والدلالة الاحصائية لاستجابة افراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....113
- جدول (14.4) نتائج اختبار ت للفرقات المتعلقة بمساهمة بالنسب والشرائح الضريبية لاستجابة افراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....115
- جدول (15.4) نتائج اختبار ت للفرقات المتعلقة بمساهمة الاعفاءات الضريبية لاستجابة افراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....116
- جدول (16.4) نتائج اختبار ت للفرقات المتعلقة بمساهمة التنزيلات الضريبية لاستجابة افراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....117
- جدول (17.4) نتائج اختبار ت للفرقات المتعلقة بمساهمة إجراءات تحصيل الضريبة لاستجابة افراد عينة الدراسة لمدى مساهمة قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....118

- جدول (18.4) نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقق العدالة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....120
- جدول (19.4) نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقق العدالة الضريبية في النسب والشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....121
- جدول (20.4) نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقق العدالة الضريبية في الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....122
- جدول (21.4) نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقق العدالة الضريبية في التنزيلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....123
- جدول (22.4) نتائج معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين تحقق العدالة الضريبية في اجراءات تحصيل الضريبة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته والحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في الدوائر الضريبية في المحافظات الشمالية.....124

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): محكمو الاستبانة:140
- ملحق رقم (2): أداة الدراسة :141

فهرس الأشكال

- شكل رقم (1.1): نموذج الدراسة الأول12
- شكل رقم (2.1): نموذج الدراسة الثاني12

فهرس المحتويات

الإهداء.....أ
إقرار.....ب
شكر وتقدير.....ت
ملخص الدراسة باللغة العربية.....ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....ج

1	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
1	1.1 المقدمة :
2	2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها :
5	3.1 أهمية الدراسة :
6	4.1 أهداف دراسة :
7	5.1 فرضيات الدراسة :
9	6.1 حدود الدراسة :
10	7.1 مصطلحات الدراسة :
12	8.1 نموذج الدراسة:
13	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
13	1.2 الإطار النظري
13	1.1.2.1. المبحث الأول : قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وتعديلاته
13	1.1.1.2. مفهوم الضريبة:
14	2.1.1.2. أهمية الضرائب:
14	3.1.1.2. أنواع الضرائب:
15	4.1.1.2. التطور التاريخي للضريبة:
16	5.1.1.2. التطور التاريخي للضريبة في فلسطين:
17	6.1.1.2. الإدارة الضريبية في فلسطين :

- 17.7.1.1.2 قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 وتعديلاته : _____
- 19.8.1.1.2 النسب (الشرائح ضريبية) لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) : _____
- 20.9.1.1.2 الإعفاءات الضريبية _____
- 20.9.1.1.2 مفهوم الإعفاء الضريبي : _____
- 21.9.1.1.2 أنواع الإعفاءات : _____
- 26.10.1.1.2 التزيلات : _____
- 27.11.1.1.2 المبادئ التي تتحكم في تحصيل الضريبة : _____
- 28.12.1.1.2 إجراءات تحصيل الضريبة _____
- 31.13.1.1.2 مدى فعالية إجراءات تحصيل الضريبة _____
- 33.2.1.2 المبحث الثاني: العدالة الضريبية _____
- 33.1.2.1.2 مفهوم العدالة الضريبية : _____
- 34.2.2.1.2 مقومات العدالة الضريبية : _____
- 35.3.2.1.2 مبادئ العدالة الضريبية : _____
- 36.4.2.1.2 صفات العدالة الضريبية : _____
- 36.5.2.1.2 شروط العدالة الضريبية : _____
- 37.6.2.1.2 مناهج العدالة الضريبية : _____
- 39.7.2.1.2 أهداف العدالة الضريبية ونظرياتها: _____
- 40.8.2.1.2 وسائل تحقيق العدالة الضريبية : _____
- 42.3.1.2 المبحث الثالث : التهرب الضريبي: _____
- 42.1.3.1.2 تعريف التهرب الضريبي _____
- 42.2.3.1.2 أركان جريمة التهرب الضريبي: _____
- 45.3.3.1.2 أنواع التهرب الضريبي: _____
- 46.4.3.1.2 أسباب التهرب الضريبي: _____
- 50.5.3.1.2 الآثار المترتبة على التهرب الضريبي: _____
- 50.6.3.1.2 الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي: _____
- 51.7.3.1.2 الفرق بين التجنب الضريبي و التهرب الضريبي: _____
- 52.8.3.1.2 غرامات وعقوبات التهرب الضريبي: _____

55	4.1.2المبحث الرابع :
55	1.4.1.2 أثر العدالة الضريبية على الحد من التهرب الضريبي :
56	2.4.1.2 أسباب التهرب الضريبي في فلسطين :
59	3.4.1.2 أثر التهرب الضريبي في فلسطين :
60	4.4.1.2 أثر معدلات الضريبة على التهرب الضريبي :
60	5.4.1.2 أثر العوامل النفسية على التهرب الضريبي :
61	6.4.1.2 أثر العوامل الاجتماعية على التهرب الضريبي :
62	2.2الدراسات السابقة
62	1.2.2 الدراسات العربية :
69	2.2.2الدراسات الأجنبية
75	3.2.2لتعقيب على الدراسات السابقة
78	الفصل الثالث : طريقة و إجراءات الدراسة
78	1.3 المقدمة :
78	2.3 منهج الدراسة :
78	3.3 مجتمع الدراسة :
79	4.3 عينة الدراسة:
81	5.3 أداة الدراسة:
82	6.3 صدق الأداة
83	7.3 ثبات الدراسة
84	8.3 إجراءات الدراسة
84	9.3 المعالجة الإحصائية
86	الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة
86	1.4 المقدمة:
87	2.4 نتائج أسئلة الدراسة:
125	الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات
125	1.5 مناقشة نتائج الاسئلة:

126	_____	2.5 مناقشة نتائج الفرضيات :
128	_____	3.5 التوصيات :
130	_____	المصادر والمراجع
140	_____	الملاحق
141	_____	استبانة
151	_____	فهرس الجداول
153	_____	فهرس الملاحق
153	_____	فهرس الأشكال
154	_____	فهرس المحتويات